

تقرير مجلس مراجعي الحسابات

عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

المجلد الخامس

المخطط العام لتجديد مباني المقر



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٤



* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤.

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0257-103X

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	كتاب الإحالة
٥	المخطط العام لتحديد مباني المقر: حقائق أساسية
٦	موجز
١٦	ألف - معلومات أساسية
٢١	باء - ميزانية المشروع وتكاليفه وتمويله
٢٩	جيم - الجدول الزمني للمشروع ونطاقه
٣٦	دال - إدارة المشروع لإنجازه بنجاح
٤٣	هاء - شكر وتقدير

المرفقات

٤٤	الأول - المراحل الرئيسية لإعداد استراتيجية المخطط العام لتحديد مباني المقر وميزانيته
٤٧	الثاني - المبالغ المدرجة في الميزانية وتقديرات التكلفة النهائية المتوقعة المبلّغ عنها في تقارير الأمين العام المرحلية
٤٩	الثالث - حالة تنفيذ التوصيات
٥٥	الرابع - التمويل الحالي والتكاليف المتوقعة

كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد
مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(توقيع) السير أمياس س.إ. مورس
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

المخطط العام لتحديد مبادئ المقرر: حقائق أساسية

التكلفة

الميزانية الإجمالية	١ ٩٩٥ مليون دولار
مجموع تكلفة التشييد المتوقعة (زيادة ١١ في المائة مقارنة بميزانية التشييد البالغة ١ ٩٩١ مليون دولار)	٢ ٢١٥ مليون دولار
مجموع التكاليف النهائية المتوقعة التي ستتكبدها الأمم المتحدة، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بالمشروع (زيادة ١٩ في المائة عن الميزانية)	٢ ٣٧٤ مليون دولار

الوقت

التاريخ المقرر لإتمام جميع أعمال المشروع	حزيران/يونيه ٢٠١٣
التاريخ المقرر المنقح لإتمام جميع أعمال المشروع	نيسان/أبريل ٢٠١٥
الإقفال المالي للمخطط العام لتحديد مبادئ المقرر	حزيران/يونيه ٢٠١٥

النطاق

أتمت وُسِّلت	الأمانة العامة
كاد يكتمل	مبنى المؤتمرات والطوابق السفلية
من المقرر أن يكون متاحا في موعد انعقاد المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤	مبنى الجمعية العامة
توقف العمل ولا توجد خطط لتحديثهما	مبنى المكتبة والملحق الجنوبي
من المزمع هدمه في عام ٢٠١٥	مبنى المرج الشمالي

موجز

معلومات أساسية

١ - يعتبر تحديد الأمم المتحدة لمباني مقرها مشروعا متشعبا بارزا ذا قيمة عالية يهدف إلى تحديث مجّمع المنظمة المشيّد في خمسينات القرن العشرين، وتأمينه، والحفاظ على هيئته المعمارية، دون تعطيل العمليات اليومية الجارية في كنفه. ويشمل نطاق المشروع الموافق عليه ما يلي:

- تحديد المباني الرئيسية الخمسة (الأمانة العامة، ومبنى المؤتمرات، والجمعية العامة، ومبنى مكتبة داغ هامرشولد، ومبنى الملحق الجنوبي) ومجّمع الطوابق السفلية الواسع، مع المحافظة على العمليات الجارية؛
- بناء مبنى آمن مؤقت (مبنى المرج الشمالي) لإيواء بعض الأنشطة التي تجري عادة في مبنى الجمعية العامة ومبنى المؤتمرات والأمانة العامة، أثناء تحديد هذه المباني، ثم هدمه بعد إتمام أعمال التحديد في تلك المباني؛
- نقل الموظفين إلى أماكن مكاتب مؤقتة في جميع أنحاء مدينة نيويورك ثم نقلهم منها (يتعلق الأمر بما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ عملية نقل للموظفين).

٢ - وقد وافقت الجمعية العامة على الأهداف الأصلية للمشروع في عام ٢٠٠٢، وعلى استراتيجية التنفيذ الحالية (الاستراتيجية المعجلة الرابعة) في عام ٢٠٠٧. وأبلغ المجلس باستفاضة في تقاريره السابقة عن التغيرات اللاحقة في التكاليف والجدول الزمني والنطاق. وتمثل أحد الأحداث الرئيسية في الأخذ بمعايير أكثر صرامة فيما يتعلق بالحماية من عصف الانفجار الناجم عن القنابل في عام ٢٠١٢ (زيادة تعزيز النظم الأمنية). وأدى ذلك إلى زيادة في الميزانية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار (يتحملها البلد المضيف)، وتأخير مدته سنة واحدة، وتعليق عملية تحديد مبني المكتبة والملحق الجنوبي. ويعرض الشكل الثالث موجزا للأحداث الرئيسية على مر الزمن.

٣ - واليوم يقترب موعد إقفال المشروع، ومن المزمع إتمام جزء كبير من مبنى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويتوقع أن تنتهي جميع أعمال التشييد الأخرى، بما فيها هدم مبنى المرج الشمالي وتخطيط المناظر الطبيعية بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥، وأن يقفل المشروع ماليا في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ولن تكتمل أعمال تحديد مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي، والأعمال على طريقي الخدمة الواقعين على الشارع ٤٢ والشارع ٤٨ قبل إقفال المشروع.

نطاق التقرير

٤ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٢/٥٧، تقريراً سنوياً من مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويتضمن التقرير المرحلي السنوي الحادي عشر للمجلس تقييماً للتقدم المحرز، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، في المجالات التالية:

- ميزانية المشروع وتكاليفه وتمويله (انظر الفرع باء)
- الجدول الزمني للمشروع ونطاقه (انظر الفرع جيم)
- إدارة المشروع وضمان نجاحه (انظر الفرع دال)

٥ - ويرى المجلس أنه بالنظر إلى أن التاريخ المتوقع لإتمام المخطط العام لتجديد مباني المقر هو شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥، فإن التقرير المزمع عرضه على الجمعية العامة في دورتها السبعين سيكون التقرير النهائي للمجلس عن المشروع.

الاستنتاجات الرئيسية

٦ - يقر المجلس بما أحرز من تقدم ملموس في المخطط العام لتجديد مباني المقر، ويلاحظ أنه جرى احتواء التكاليف إلى حد كبير منذ تقريره الأخير في عام ٢٠١٣، وفي ذلك تجسيد للنهج العالي المهارة والمرن الذي يتبعه مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بهدف التقيد بالمواعيد الضيقة. وهناك حاجة الآن إلى قدر أكبر من اليقين بشأن كيفية إكمال المشروع على نحو يكفل تحقيق أقصى قدر من العائدات على الاستثمارات الضخمة التي قدمتها الدول الأعضاء.

التكلفة النهائية المتوقعة

٧ - لم يطرأ تغيير كبير على التكلفة التقديرية الإجمالية التي تتكبدها الأمم المتحدة والبالغة ٢ ٣٤٧ مليون دولار منذ التقرير الأخير الذي قدمه المجلس؛ أي بتجاوز للتكاليف قدره ٣٧٩ مليون دولار (١٩ في المائة) مقارنة بالتكلفة المقررة في الميزانية الموحدة، يشمل التكاليف المرتبطة^(١) بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي (انظر الجدول ١). ويشمل تجاوز التكاليف:

- تجاوز متوقع لتكاليف التشييد قدره ٢٢٤ مليون دولار (١١ في المائة). ويمثل التجاوز الفرق بين التكاليف النهائية المتوقعة للمشروع (التشييد) البالغة ٢ ٢١٥

- مليون دولار مقابل الميزانية المعتمدة لأعمال التشييد وقدرها ١ ٩٩١ مليون دولار؛
- التكاليف النهائية المرتبطة بالمشروع وقدرها ١٤٠ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ٤ ملايين دولار منذ أن قدم المجلس تقريره الأخير. وقد أُقرت هذه التكاليف لكنها لم تدرج في الميزانية (لم تدرج في الميزانية الأصلية للمشروع)؛
 - العنصر البالغ ١٥ مليون دولار من أصل التكاليف الإجمالية للمركز الثانوي للبيانات البالغة ١٩ مليون دولار (قدمت إدارة عمليات حفظ السلام مساهمة قدرها ٤ ملايين دولار)، الذي أُقرّ لكنه لم يدرج في الميزانية.

الجدول ١

التكاليف المتوقعة والميزانية وتجاوز التكاليف حتى آذار/مارس ٢٠١٤^(أ)
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)^(ب)

تكاليف (تشييد)	التكاليف المرتبطة بالمشروع	مركز البيانات الثانوي	المجموع
الميزانية المعتمدة	١ ٨٧٧		
التبرعات	١٤		
تعزيز النظم الأمنية	١٠٠		
المساهمة المقدمة لمركز البيانات الثانوي		٤	
الميزانية الإجمالية الموحدة	١ ٩٩١	٤	١ ٩٩٥
التكاليف النهائية المتوقعة	٢ ١١٥		
تعزيز النظم الأمنية	١٠٠		
التكاليف المرتبطة بالمشروع ^(ج)	١٤٠		
مركز البيانات الثانوي ^(د)		١٩	
التكلفة الإجمالية النهائية المتوقعة	٢ ٢١٥	١٩	٢ ٣٧٤
الفارق بين الميزانية والتكلفة النهائية المتوقعة	(٢٢٤)	(١٥)	(٣٧٩)

المصدر: تحليل المجلس لبيانات الإدارة وقرارات الجمعية العامة.

(أ) القيم مقربة إلى أقرب مليون دولار.

(ب) يعرض المرفق الرابع توزيعاً أكثر تفصيلاً للميزانية والتكاليف.

(ج) لم تدرج هذه التكاليف في الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وقد طلبت الجمعية العامة أن يتم استيعاب هذه التكاليف من هذه الميزانية.

٨ - ويتصل تجاوز التكاليف البالغ ٣٧٩ مليون دولار بالقضايا الناشئة والأحداث التي شهدتها المشروع في وقت سابق، ولم تظهر مخاطر جديدة أو تحدث زيادات كبيرة في التكاليف خلال الفترة قيد الاستعراض. ويعد تجاوز التكاليف أمراً معتاداً في مشاريع التشييد الكبرى، ولا سيما في مشروع بحجم وتعقيد المخطط العام لتجديد مباني المقر. وفيما عدا التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي غير المدرجة في الميزانية، أفادت الإدارة على مدى فترة من الزمن عن زيادات في تكاليف التشييد واكتبت ظهور مخاطر، كما ازدادت رسوم الخدمة المهنية بسبب تغير الظروف السائدة في السوق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرار التعجيل بالتسليم الذي اتخذ في عام ٢٠٠٧، أدى إلى توقيع العقود قبل إكمال التصميم؛ وأدت التغييرات الناجمة عن ذلك إلى المزيد من العمل وإلى صدور طلبات تعديل، وبالتالي إلى زيادة التكاليف. والآن ستؤجل بعض أعمال التشييد إلى أجل يتجاوز موعد إقفال المشروع في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥، وقد يترتب على ذلك نفقات إضافية تتكبدها الأمم المتحدة.

٩ - ويواصل المجلس اعترافه بحصافة النهج الذي تتبعه الإدارة للتحكم في تكاليف التشييد، لكنه لا يستطيع تقديم أي ضمانات بشأن دقة تنبؤات الإدارة بشأن التكاليف النهائية المتوقعة. فالإدارة لم تنفذ التوصيات السابقة للمجلس إلا جزئياً في النهج الذي تتبعه في التنبؤ. والمخاطر المحددة لا تقاس كمياً على نحو منتظم، ولا تُربط على نحو صريح بتنبؤات التكلفة النهائية المتوقعة للمشروع. ولا تأخذ التنبؤات في الاعتبار المسؤولية المحتملة التي قد تنجم عن طلبات التغيير، أو المطالبات، أو تكاليف التعجيل غير المتوقع اللازم لإنهاء المشروع.

تمويل المشروع

١٠ - تستخدم الإدارة الحسابات الاحتياطية كآلية مؤقتة للمساعدة في تمويل التجاوز في التكاليف. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وافقت الجمعية العامة على تمويل إضافي قدره ١٥٩ مليون دولار من الصندوق الاحتياطي للمخطط العام وما يرتبط به من الفوائد^(٢)، مما أسفر عن فجوة تمويلية قدرها ٢٢٠ مليون دولار (انظر الشكل ١) تشمل ما يلي:

- مبلغ ١٥٥ مليون دولار من التكاليف غير المدرجة في الميزانية، يشمل التكاليف المرتبطة بالمشروع (١٤٠ مليون دولار) وتكاليف مركز البيانات الثانوي (١٥ مليون دولار)؛

- مبلغ ٦٥ مليون دولار من تكاليف التشييد.

١١ - وعلى الرغم من الطلبات الصادرة عن الجمعية العامة، لم يتسن استيعاب التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي في ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأفادت الإدارة بأن مواصلة استخدام ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر يهدد سيولة المشروع^(٣). وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، على استخدام صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص^(٤) كآلية تمويل مؤقتة لما تبقى من الالتزامات غير الممولة البالغة ٢٢٠ مليون دولار (القرار ٢٤٧/٦٨ بء). وستعيد الجمعية العامة النظر في هذه المسألة في دورتها التاسعة والستين.

١٢ - واقترحت الإدارة استخدام الميزانية التقديرية المخصصة لتجديد المكتبة والملحق الجنوبي والبالغة ٦٥ مليون دولار لسد الفجوة التمويلية المتعلقة بأعمال التشييد والبالغة ٦٥ مليون دولار (انظر A/68/352). وفي القرار ٢٤٧/٦٨ بء، أكدت الجمعية العامة من جديد أن المبنى لا يزالان جزءاً من نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر، لكنها اتفقت مع الرأي القائل بضرورة الحفاظ على سيولة المشروع. ويمثل استخدام الأموال زيادة في تكلفة عناصر المشروع التي لا تزال مشمولة بنطاقه، ولا يقلل من مستوى التجاوز الكلي لتكلفة المشروع.

الجدول الزمني للمشروع

١٣ - في وقت إعداد هذا التقرير، وبالنظر إلى حجم العمل المتبقي والمخاطر المعروفة، تمضي الإدارة في المسار المقرر لإتاحة إجراء المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في مبنى الجمعية العامة بعد تحديده، على الرغم من أن بعض الأعمال ستؤجل إلى وقت لاحق. ويعد إتمام مبنى الجمعية العامة وفق جدول زمني مضغوط مخاطرة رئيسية أبرزها المجلس في تقريره السابق. وقد تمكنت الإدارة من تخفيف أثر التأخر في بدء أعمال التجديد وسوء الأحوال الجوية والعيوب في نوعية رسوم التصميم، وهي عوامل أدت جميعها إلى إبطاء تقدم العمل. ولا تزال مخاطر المشاريع قائمة، لا سيما بسبب قصر الوقت المتاح لاختبار النظم السمعية - البصرية وتشغيلها، وهي مسألة ساهمت في تأخر إكمال مبنى المؤتمرات.

١٤ - ومن المتوقع أن ينتهي المخطط العام لتجديد مباني المقر في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ومن المخطط في الاستراتيجية الرابعة المعجلة أن يتم تجديد المباني الخمسة، وهدم مبنى المرج الشمالي، وإتمام الأعمال النهائية لتخطيط المناظر الطبيعية بحلول منتصف عام ٢٠١٣. وسيتم القسم الأعظم من أعمال تجديد مقر الأمم المتحدة مع تجديد مبنى الجمعية العامة وإعادة شغله في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤. ويشمل النطاق المتبقي إكمال الطوابق السفلية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، وتفكيك وإزالة مبنى المؤتمرات المؤقت في المرج الشمالي (كانون

الثاني/يناير ٢٠١٥)؛ والأعمال النهائية لتخطيط المناظر الطبيعية (نيسان/أبريل ٢٠١٥)؛ وسيجري إقفال المشروع من الناحية المالية والإدارية وإقفال مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥.

نطاق المشروع

١٥ - سينتهي المشروع دون تحديد المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي. وقد وفرت الإدارة خيارات للمواقع البديلة المحتملة لإيواء المهام المضطلع بها في هذين المبنىين، بيد أنه لم يتم التوصل إلى حل نهائي بهذا الشأن بعد. وبالنظر إلى اعتزام إنهاء المخطط العام لتجديد مباني المقر في حزيران/يونيه ٢٠١٥، فإن أي حل سيتطلب تمويلاً إضافياً وخطة مشروع وفريقاً يضطلع به.

١٦ - وسينتهي المشروع دون إجراء أي أعمال على طريقي الخدمة في الشارع ٤٢ والشارع ٤٨. وكان من المتوقع أن يستغرق إنجاز هذه المهمة فترة تصل إلى ١٨ شهراً بتكلفة تتراوح من ١٥ مليون إلى ٢٠ مليون دولار. وتنتظر الإدارة صدور تصاريح من المدينة المضيفة لبدء هذه الأعمال، وقد أبلغت المجلس بأن مكتب خدمات الدعم المركزية سيكون مسؤولاً عن إنجاز هذه الأعمال وعن الميزانية اللازمة لإنجازها.

إدارة المشروع

١٧ - رفضت الإدارة توصية المجلس بأن تنشئ آلية ضمان مستقلة لدعم قدرة المالك المسؤول الرئيسي على تسيير المشروع. وتتمثل الممارسات الجيدة المتبعة في إنجاز المشاريع الكبرى في توفير مشورة خبيرة مستقلة عن فريق المشروع، إلى المالك المسؤول الرئيسي، وذلك عن طريق نظام ضمان مستقل للمشروع. وتتطلب هذه المسألة دراسة جديدة في سياق المشاريع الكبرى المقبلة، بحيث تساعد على كفالة بدء المشاريع على أفضل نحو ممكن.

التسليم

١٨ - يعد التسليم المحكم الإدارة عنصراً أساسياً يكفل مطابقة فوائد المباني المحددة حديثاً لما كان متوخى في بداية المشروع. يعد التسليم المحكم الإدارة عنصراً أساسياً يكفل مطابقة فوائد المباني المحددة حديثاً لما كان متوخى في بداية المشروع. ولا ينبغي الاستخفاف بمستوى الجهد اللازم للانتقال من التجديد إلى الاشتغال اليومي، فقد كانت عملية التسليم المرحلي حافلة بالتحديات. وفي بعض الحالات التي لم تتوافر فيها عقود للصيانة، لجأ مكتب خدمات الدعم المركزية إلى استخدام الضمانات القصيرة الأجل، أو إلى استخدام مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر لإدارة النظم أو المباني.

الاستخدام المرن لأماكن العمل

١٩ - سعياً إلى تأمين المزيد من الفوائد من الاستثمارات الضخمة التي قدمتها الدول الأعضاء للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وبالنظر إلى احتمال تكبد نفقات كبيرة أخرى في أملاك الأمم المتحدة، لا بد للإدارة من أن تبادر على وجه السرعة إلى تقييم التكاليف المحتملة والفوائد التي يمكن تحقيقها بتطبيق استراتيجيات تسعى إلى تحقيق مزيد من المرونة في استخدام أماكن العمل. ويشار على نحو خاص إلى إمكانية إجراء تخفيض ملموس في احتياجات المقر للعقارات المستأجرة في مدينة نيويورك. وتعتمد الإدارة اختبار حلول مرنة لاستخدام المكاتب في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، بالتحويل عن تخصيص مكتب واحد لكل شخص واستخدام الحيز المكتبي على نحو أكثر كفاءة. ويعد تطبيق نهج مرنة في استخدام أماكن العمل مبادرة هامة على صعيد إدارة التغيير، وسيستدعي مساهمة متكاملة من الجهات المسؤولة عن المرافق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الموارد البشرية؛ والأهم من ذلك أنه سيستدعي من الإدارة العليا دعماً قوياً وروحاً قيادية ظاهرة للعيان.

الإدارة الطويلة الأجل للأصول

٢٠ - ليس لدى الإدارة حالياً خطة طويلة الأجل لإدارة أصول المجمع بعد تجديده. ويمكن لخطة طويلة الأجل لإدارة الأصول أن تساعد على إطالة عمر أملاك الأمم المتحدة وأن تقلل من احتمالات الحاجة في المستقبل إلى استثمارات رأسمالية ضخمة. ويعد الاستعراض الذي أجرته الإدارة مؤخراً لاحتياجات الصيانة في أملاكها (الاستعراض الاستراتيجي للمرافق) خطوة إيجابية نحو وضع استراتيجية استباقية طويلة الأجل لإدارة الأصول. وتقوم الإدارة حالياً بجمع بيانات عن أملاكها في العالم، بما في ذلك مقر الأمم المتحدة، لكي يتسنى لها التنبؤ بالاحتياجات من رؤوس الأموال، على مدى ٢٠ عاماً، لصيانة المرافق وفقاً للمواصفات والمعايير السائدة في هذا المجال. وفي حين أن العمر النافع للسطوح الخارجية للمباني قد يصل إلى ٥٠ عاماً، فإن النظم والخدمات ستستدعي صيانة دورية، كما أن المنشآت والمعدات الأكثر تعقيداً قد تحتاج إلى خدمة دائمة.

تطبيق الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢١ - تطبق الإدارة الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر في التخطيط لتجديد مقر الأمم المتحدة في جنيف (الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث^(٥)). وخلافاً للمخطط العام لتجديد مباني المقر، تتضمن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث التكاليف المرتبطة بالمشروع كجزء من مجموع احتياجاته. وتقتصر أيضاً إنشاء هيكل إداري، على

النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٦)، يشمل لجنة توجيهية مستقلة عن فريق المشروع تتولى التدقيق في التكلفة، وفي الجدول الزمني المتوخى ونطاق أعمال تحديد المكاتب في جنيف، وتقرر كيفية استخدام أموال الطوارئ. وفي الوقت نفسه، أعد المجلس ورقة مفصلة عن الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر، وسوف ينشرها في موقعه الشبكي.

الاستنتاج العام

٢٢ - يعد التقدم المحرز في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر وتسليم جزء كبير من عناصره إنجازاً هاماً نظراً للطابع المعقد للمشروع وتوسع بداياته. وقد اكتملت المباني الرئيسية والطوابق السفلية أو اكتمل جزء كبير منها. وفي الوقت التي جرت فيه عملية المراجعة، تشير جميع الدلائل إلى أن آخر المباني التي ستحدد، وهو مبنى الجمعية العامة، سيكون جاهزاً. بما فيه الكفاية لاستضافة المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤. وفي ذلك شهادة على خبرة والتزام مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومتعاقديه.

٢٣ - وتتوقع الإدارة أن يقفل المشروع في حزيران/يونيه ٢٠١٥ دون تحديد المكتبة والملحق الجنوبي، أو إجراء أي أعمال في ممرات الخدمات في الشارع ٤٢ والشارع ٤٨؛ وذلك بعد مرور ١٧ شهراً على التاريخ الأصلي لإنجاز أعمال التجديد، وتجاوز التكاليف المقررة بمبلغ قدره ٣٧٩ مليون دولار. وعلى الرغم من أن بعض العوامل التي أسهمت في تجاوز التكاليف والتأخير كانت خارجة عن سيطرة الإدارة، فإن ثمة دروس لا بد من تطبيقها منذ البداية في المشاريع الكبرى المستقبلية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، لا سيما ما يتعلق منها باكتمال وواقعية ميزانيات تجديد المباني القديمة. وحيث أنه لا تزال ثمة مخاطر يتعين إدراكها، فإن المخطط العام لتجديد مباني المقر سيستفيد من إضفاء مزيد من الوضوح على ما يلي: (أ) تخطيط وإنجاز المرحلة النهائية من المشروع وتسليمه للإدارة؛ (ب) التكاليف والآثار المترتبة في الميزانية عن الأعمال التي لم تستكمل بعد إقفال مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٢٤ - وعلى الرغم من التركيز الشديد على الإنجاز المادي والتقني، فإن عدم اليقين لا يزال قائماً فيما يتعلق بمدى تحقيق الفوائد المتوخاة. بيد أن هناك خطوات إيجابية تتخذ حالياً بغرض اعتماد النهج الحديثة لإدارة الأملاك، ومنها الحلول التي تتوخى المرونة في استخدام أماكن العمل، والاستراتيجيات الطويلة الأجل لإدارة الأصول. وقد كان من المحيد أن ينظر في هاتين المبادرتين في مرحلة مبكرة، لكنهما ستفسحان فرصة كبيرة لتحسين القيمة مقابل الثمن في استخدام أملاك الأمم المتحدة في العالم، إذا ما حظيتا بموافقة الجمعية العامة وجرى تنفيذهما بنجاح.

التوصيات

٢٥ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(أ) أن توضح للجمعية العامة، خلال الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والستين، ما هي العناصر الداخلة في نطاق المشروع التي لن تنجز في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر، وأن تحدد خطط الإنجاز وأي آثار تترتب عنها في الميزانية. فهناك عناصر من المخطط العام لتجديد مباني المقر يزمع إنجازها بعد إقفال مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر؛

(ب) إجراء تحقق مستقل من جميع المشاريع الكبرى. فلا يوجد حالياً أي نهج متبع في الأمم المتحدة للتحقق من المشاريع بصورة مستقلة؛

(ج) استعراض ترتيبات الصيانة استناداً إلى بيانات تشغيل الأصول الجديدة الجاري جمعها حالياً، وتقدير احتمالات الحصول على قيمة أفضل مقابل الثمن فيما يتعلق باحتياجات الإدارة. ووفقاً لما أوصى به سابقاً، من المهم جمع بيانات تشغيلية عن الموجودات الجديدة، مثل استهلاك الطاقة، وأنماط الصيانة، والمهارات المطلوبة لخدمة المنشآت والمعدات، لكي يتسنى للمقاولين تقديم العطاءات على أساس مستنير. ومن المقترح أن يزود ذلك الإدارة بصورة أوضح عن الاحتياجات الشاملة لأعمال الصيانة؛

(د) الالتزام بإبداء الإدارة العليا لروح قيادية ظاهرة للعيان فيما يتعلق بمشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل. وتشير التجربة إلى أنه، على غرار جميع مبادرات التغيير التي تؤثر على بيئة العمل اليومية، فإن تبني الإدارة العليا لدور القدوة سيشكل عنصراً حيوياً لكسب قبول الموظفين وكفالة جني الفوائد المرجوة.

(١) تتعلق التكاليف المرتبطة بالمشروع بالسلع والخدمات التي، وإن استلزمها أعمال المخطط العام لتجديد مباني المقر، لا تعزى مباشرة إلى التجديد المقرر، ولذلك لم تُدرج في الميزانية الأصلية. فخلال فترة التشييد من المخطط العام لتجديد مباني المقر، كان من اللازم إجراء زيادات مؤقتة في ملاك الموظفين وفي التكاليف التشغيلية في بعض أجزاء مبنى الأمانة العامة، ومنها على سبيل المثال، مكاتب إدارة شؤون السلامة والأمن.

(٢) تمت الموافقة على إنشاء الصندوق الاحتياطي للمخطط العام لتجديد مباني المقر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر قرار الجمعية العامة ٦١/٢٥١). والغرض من هذا الحساب الاحتياطي هو تغطية العجز المؤقت في التدفقات النقدية. (انظر أيضاً الفقرة ٤٤ من الوثيقة A/61/549 والفقرة ١٥ من الوثيقة A/61/59).

(٣) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أفادت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأنه في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٤، سيكون الرصيد النقدي قد استخدم بالكامل (انظر A/68/551).

(٤) صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص حسابان احتياطيان يستخدمان لإتاحة السيولة على المدى القصير لعمليات الميزانية العادية.

(٥) [A/68/733](#).

(٦) انظر [A/68/585](#).

ألف - معلومات أساسية

المشروع وأهدافه

١ - يعدّ تجديد الأمم المتحدة لمقرها في نيويورك، وهو ما يسمى بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، مشروعاً متشعباً ذا قيمة عالية يهدف إلى تحديث المجمّع المشيد في خمسينات القرن العشرين، وتأمينه، والحفاظ على طابعه المعماري. ويشمل نطاق المشروع الموافق عليه ما يلي:

- تجديد خمسة مبانٍ رئيسية (مبنى الأمانة العامة، ومبنى المؤتمرات، ومبنى الجمعية العامة، ومبنى مكتبة داغ هامرشولد، ومبنى الملحق الجنوبي) وتوسيع مجمّع الطابق السفلي مع المحافظة على العمليات القائمة؛
- تشييد مبنى آمن مؤقت (مبنى المرج الشمالي) لإيواء بعض الأنشطة التي تجري عادة في مباني الجمعية العامة والمؤتمرات والأمانة العامة، وذلك في غضون تجديد تلك المباني، ثم هدمه بعد إتمام أعمال التجديد فيها؛
- نقل الموظفين إلى أماكن مكاتب مؤقتة في مواقع متفرقة في مدينة نيويورك ثم نقلهم منها (يتعلق الأمر بما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ عملية نقل للموظفين).

٢ - وتتمثل النتائج المتوقعة للمشروع (انظر A/55/117) في تسليم مجمّع مقر يتسم بالخصائص التالية:

- الكفاءة من حيث استخدام الطاقة والخلو من المواد الخطرة والامتثال لأنظمة البناء والحريق والسلامة المعمول بها في المدينة المضيفة؛
- إتاحة الدخول الميسر لجميع الأشخاص إتاحة كاملة؛
- استيفاء جميع متطلبات الأمن المعقولة والحديثة؛
- المحافظة على الطابع المعماري الأصلي للمقر ما أمكن الأمر.

٣ - وعلاوة على ذلك، يتوقع أيضاً أن يشمل نطاق العمل في مبنى الجمعية العامة إدخال تحسينات أمنية كبيرة. فعلى سبيل المثال، سيتمكن تحصين العناصر الهيكلية للمبنى وتركيب زجاج مقاوم لعصف الانفجار من الامتثال للمعايير المحدثة للحماية من عصف الانفجار. كما ستدخل تحسينات على مراقبة الدخول ونظم الأمن الإلكترونية وسيوسع نطاقها.

٤ - ووافقت الجمعية العامة على الأهداف الأصلية للمشروع في عام ٢٠٠٢ (انظر القرار ٢٩٢/٥٧)، وعلى الميزانية الأصلية التي بلغت ٨٧٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ (انظر القرار ٢٥١/٦١). واعتمدت في عام ٢٠٠٧ استراتيجية معجلة انطوت على زيادة التكاليف وتقصير مدة أعمال التجديد للحد من تعطيل عمليات الأمم المتحدة. ويبين الشكل الأول الإطار الزمني لأعمال التشييد الرئيسية المحددة في الاستراتيجية المعجلة الرابعة وهي استراتيجية التنفيذ المتبعة حالياً.

الشكل الأول

النطاق والإطار الزمني الأصليان للمخطط العام لتجديد مباني المقر



المصدر: تحليل المجلس للإطار الزمني للاستراتيجية المعجلة الرابعة.

ملحوظة: تشير السنة إلى تاريخ بدء المشروع الفرعي.

٥ - وقد أنشأت الأمم المتحدة مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في عام ٢٠٠٣، ليتولى إدارة إنجاز المشروع، وذلك بالعمل مع أجزاء أخرى من الإدارة. ويخضع المكتب لمسؤولية وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية وهو المالك المسؤول الرئيسي عن إدارته (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

المسؤوليات الرئيسية المتعلقة بإنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر



المصدر: مقابلات المجلس مع الإدارة.

التطورات المتعلقة بالمشروع منذ آخر تقرير للمجلس

٦ - ترد المراحل الرئيسية لعملية وضع استراتيجية وميزانية لإنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر موجزة في الشكل الثالث والمرفق الأول. وقد دخل المشروع المرحلة النهائية من أعمال التشييد، وأُنجزت الأمور التالية حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير:

- سُلِّم مبنى الأمانة العامة (تموز/يوليه ٢٠١٣)؛
- افتُتح مبنى التفتيش الجنوبي لاستقبال الموظفين (شباط/فبراير ٢٠١٤)؛
- استُكمل إنجاز القسم الأعظم من الطوابق السفلية؛
- يتعين إيجاد حل لعدد من المسائل في مبنى المؤتمرات قبل تسليمه النهائي؛
- يتقدم تجديد مبنى الجمعية العامة تقدما جيدا.

٧ - وأذنت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إبان دورتها الثامنة والستين باستخدام رصيد الصندوق الاحتياطي لرأس المال المتداول (القرار ٢٤٧/٦٨)، ثم في نيسان/أبريل ٢٠١٤، باستخدام صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص كآلية تمويل مؤقتة لتغطية الجزء غير الممول من التجاوز الحالي للتكلفة النهائية المتوقعة البالغ ٣٧٩ مليون دولار (انظر القرار ٢٤٧/٦٨ باء). ويتضمن الجزء باء من هذا التقرير تعليقات على تجاوز التكلفة المتوقعة وخطط تمويل المشروع. ويرد في المرفق الثاني موجز للتغييرات في الميزانية وتقديرات التكلفة النهائية المتوقعة حسب تطورها الزمني.

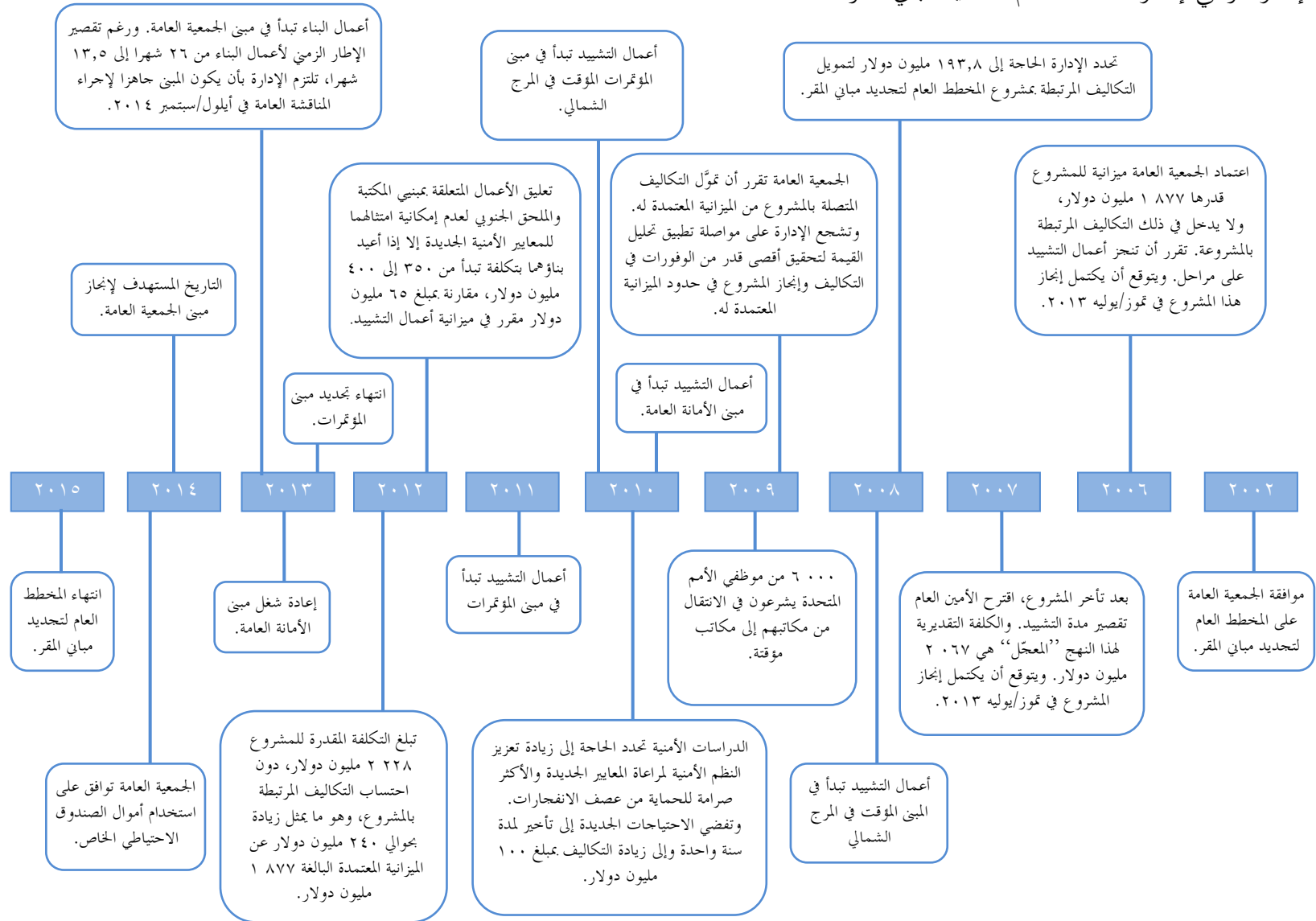
التوصيات السابقة

٨ - نُفذت توصيتان (٢٢ في المائة) من أصل التوصيات التسع التي وردت في التقرير السابق للمجلس (A/68/5 (Vol.V))، ويجري تنفيذ أربع توصيات (٤٤ في المائة). ويتواصل التقدم في تبادل المعارف المكتسبة من المخطط العام لتحديد مباني المقر ووضع نهج يرمي إلى تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل. وأغلق المجلس باب النظر في ثلاث توصيات لم تنفذ كانت تتعلق بتحديد التكاليف النهائية المتوقعة، ووضع خطة للطوارئ من أجل إكمال مبنى الجمعية العامة، والحصول على تأكيدات مستقلة بشأن خطة إكمال مبنى الجمعية العامة.

٩ - واليوم يدخل المشروع مراحله الأخيرة ويتناقص حجم العمل المتبقي إلى حد كبير، ليقبل بذلك مستوى التمويل المعرض للمخاطر. ورغم أن التوصيات السابقة لم تعد على نفس القدر من الأهمية في سياق المخطط العام لتحديد مباني المقر، بيد أنها مفيدة ومهمة كثيرا بالنسبة لنجاح إنجاز المشاريع الكبرى في المستقبل. ويرد في المرفق الثالث موجز الموقف من التنفيذ. وتتضمن الفروع ذات الصلة من هذا التقرير المزيد من التعليق على التوصيات السابقة.

الشكل ٣

الإطار الزمني لإنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر



باء - ميزانية المشروع وتكاليفه وتمويله

ميزانية المشروع

١٠ - في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، بلغ مجموع الميزانية الموحدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ما قدره ١ ٩٩٥ مليون دولار، أي بزيادة خلال السنة قدرها ٦٤٠ ٠٠٠ دولار، ويعزى ذلك إلى التبرعات الإضافية المقدمة من الدول الأعضاء (انظر الجدول ٢).

١١ - ولم تنبثق أي ميزانية لتغطية مبلغ ١٥٥ مليون دولار من التكاليف المعتمدة. ويشمل ذلك التكاليف المرتبطة بالمشروع التي طلبت الجمعية العامة استيعابها ضمن تكاليف التشييد في المخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أبلغت الإدارة عن المبلغ الإجمالي النهائي للتكاليف المتصلة بالمشروع^(٧)، وهو ١٤٠ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ٤ ملايين دولار منذ آخر تقرير للمجلس، ويعزى ذلك إلى أن التكلفة الفعلية لبعض الأعمال كانت أقل من القيمة المتعاقد عليها. ويمثل المبلغ المتبقي غير المدرج في الميزانية، وقدره ١٥ مليون دولار، التكلفة النهائية لمركز البيانات الثانوي^(٨) الذي لم يشملته نطاق المخطط الأصلي لتجديد مباني المقر، البالغة ١٩,٢ مليون دولار، مخصصا منها رصيد الميزانية البالغ ٤,٢ مليون دولار.

نفقات المشروع والتكاليف النهائية المتوقعة

النفقات

١٢ - يجري الإبلاغ عن المركز المالي للمخطط العام لتجديد مباني المقر كجزء من البيان التاسع (المخطط العام لتجديد مباني المقر) من البيانات المالية للأمم المتحدة (انظر A/69/5 (Vol. I)). وبلغت نفقات المخطط العام لتجديد مباني المقر في فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ما قدره ٤٧٠,٤ مليون دولار.

١٣ - ويواصل مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ممارسة رقابة صارمة على النفقات مستعينا بفريق مشروع متمرس، حيث يستعرض بشكل مستمر تكاليف التشييد ويتحقق تحقفا صارما من طلبات التعديل ويتفاوض بقوة قبل صرف أي مبالغ. ويتفق هذا الأمر مع

(٧) ترتبط التكاليف المتصلة بالمشروع بالسلع والخدمات التي، وإن استلزمها أعمال المخطط العام لتجديد مباني المقر، لا تعزى مباشرة إلى التجديد المقرر، ولذلك فهي لم تُدرج في الميزانية الأصلية. وخلال فترة تشييد المخطط العام لتجديد مباني المقر، ستلزم زيادات مؤقتة في ملاك الموظفين وفي التكاليف التشغيلية في بعض أجزاء مبنى الأمانة العامة، ومنها على سبيل المثال، مكاتب إدارة شؤون السلامة والأمن.

(٨) مركز البيانات الثانوي هو مرفق احتياطي لتخزين البيانات يقع خارج المجمّع في ولاية نيوجيرسي.

نتائج وتقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع مرور الزمن (انظر A/67/330)، ومع استعراض منح العقود الذي تجريه لجنة استعراض العقود بعد منحها^(٩).

التكلفة النهائية المتوقعة

١٤ - توقعت الإدارة، في آذار/مارس ٢٠١٤، أن تتكبد الأمم المتحدة تكلفة إجمالية مقدرة بمبلغ ٣٧٤ مليون دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة البالغة ٩٩٥ مليون دولار، وهو ما يمثل تجاوزاً إجمالياً للتكاليف قدره ٣٧٩ مليون دولار (١٩ في المائة). ويرد في المرفق الرابع المزيد من التفاصيل عن ميزانية المشروع وتكاليفه الحالية.

١٥ - وتوقعت الإدارة، في آذار/مارس ٢٠١٤، أن تبلغ التكلفة النهائية المتوقعة لأعمال التشييد^(١٠) ما قدره ٢٢١٥ مليون دولار، أي ما يمثل تجاوزاً قدره ٢٢٤ مليون دولار (١١ في المائة)^(١١) للميزانية المعتمدة البالغة ١٩٩١ مليون دولار (انظر الجدول ٢).

١٦ - ووقعت معظم الأسباب التي أدت إلى تجاوز التكلفة المتوقعة خلال الفترات السابقة، وقد أبلغ عنها بالتفصيل في تقارير المجلس السابقة. ومنذ التقرير السابق للمجلس، لم تنشأ أي ضغوط جديدة على التكاليف أو أي مخاطر ذات شأن على التكلفة النهائية المتوقعة، باستثناء الخطر الحالي الذي سبق الإبلاغ عنه المتمثل في الجدول الزمني المقصّر (بسبب التأخر في بدء الأعمال) والمحدد لإكمال مبنى الجمعية العامة قبل المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويرد في الفرع جيم من هذا التقرير أحدث جدول زمني متعلق بمبنى الجمعية العامة.

(٩) نظراً للأعداد الكبيرة من التغييرات المدخلة على التصاميم بسبب اعتماد الاستراتيجية المعجلة، أنشئت لجنة استعراض العقود بعد منحها في عام ٢٠٠٩ لتعزيز التدقيق في طلبات التعديل وتعديلات العقود.

(١٠) يمثل هذا الرقم النفقات التي يراقبها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، دون احتساب التكاليف المتصلة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي.

(١١) لم تُدرج في الميزانية الإجمالية المعتمدة الزيادة في تمويل المشروع، البالغة ٧٢ مليون دولار والمبلغ عنها في السنة الماضية.

الجدول ٢

الميزانية والتكلفة النهائية المتوقعة حتى آذار/مارس ٢٠١٤
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المخطط العام لتحديد مبادئ المقر	التكاليف المرتبطة بالمشروع	مركز البيانات الثانوي	التكلفة الإجمالية التي تتحملها الأمم المتحدة
ميزانية المشروع	١ ٨٧٦ ٧٠٠	٤ ٢٢٨	
تبرعات الدول الأعضاء	١٣ ٨٧٣		
تعزيز النظم الأمنية	١٠٠ ٠٠٠		
الميزانية الإجمالية	١ ٩٩٠ ٥٧٣	٤ ٢٢٨	١ ٩٩٤ ٨٠١
تكاليف تشييد المشروع	٢ ١١٤ ٩٧٣		
تعزيز النظم الأمنية	١٠٠ ٠٠٠		
التكاليف المرتبطة بالمشروع	١٣٩ ٥٢٤		
مركز البيانات الثانوي		١٩ ٢٤٠	
التكاليف الإجمالية	٢ ٢١٤ ٩٧٣	١٩ ٢٤٠	٢ ٣٧٣ ٧٣٧
التجاوز في تكلفة المشروع	(٢٢٤ ٤٠٠)	(١٣٩ ٥٢٤)	(٣٧٨ ٩٣٦)
النسبة المئوية من الميزانية	١١٪	٣٥٥٪	١٩٪

المصدر: تحليل المجلس لبيانات الإدارة.

تقدير التكاليف والإبلاغ عنها

١٧ - ينبغي لأي نهج سليم يرمي إلى تقدير التكلفة النهائية المتوقعة أن يأخذ في الحسبان المخاطر المقيّمة تقييماً كمياً، والاتجاهات في طلبات التعديل، والمطالبات المقبلة المحتملة، وتعجيل أنشطة التشييد. وقد سأل المجلس الإدارة في السابق عن الطريقة المتبعة في تقدير التكاليف (انظر الفقرات الواردة أدناه).

أموال الطوارئ المبلغ عنها والمخاطر

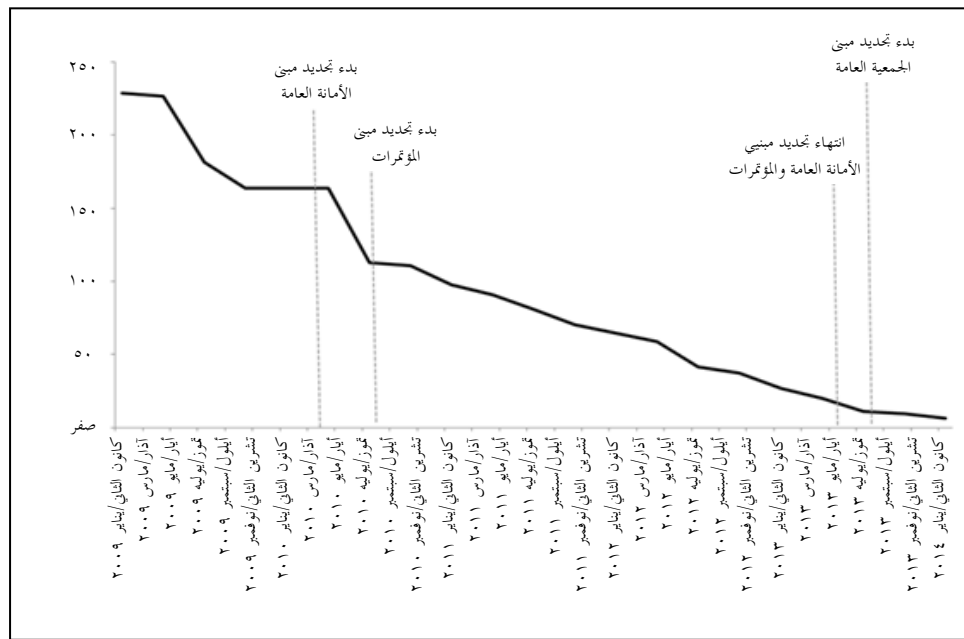
١٨ - انخفضت الأموال المخصصة للطوارئ المبلغ عنها في ميزانية المخطط العام لتجديد مبادئ المقر؛ لكن، في وقت مراجعة الحسابات، كان هناك ١٩ عقداً لا يزال مفتوحاً من أصل ٢٣ عقداً، كما أن أعمال التشييد لا تزال جارية. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، أبلغت الإدارة بأن المبلغ المتبقي في صندوق الطوارئ لإنجاز المشروع هو ٦ ملايين دولار (الشكل ٤). وقد تقل المخاطر مع اقتراب إنجاز الأنشطة، لكن نظراً لأن معظم العقود

ما زالت مفتوحة، فمن المحتمل أن تنشأ الحاجة إلى تكاليف إضافية ناجمة عن تعجيل الأعمال للتقيد بالموعد النهائي المتمثل في انعقاد المناقشة العامة وعن المزيد من طلبات التعديل.

الشكل الرابع

أموال الطوارئ المبلغ عنها

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: تحليل المجلس لبيانات الإدارة.

١٩ - وقد تتضمن ميزانية المشروع مصادر إضافية لتمويل التكاليف الطارئة قد تساعد على تخفيف الضغوط الناجمة عن التكاليف. ويشمل ذلك، حتى آذار/مارس ٢٠١٤، اعتمادات محتملة غير مبلغ عنها تناهز ٢٠ مليون دولار كانت قد خصصت في السابق لعدد من عقود السعر الأقصى المضمون. والإدارة لا تبلغ بوضوح عن الاعتمادات غير المستخدمة لأن قيمتها لا تتأكد إلا عند إغلاق عقد من عقود السعر الأقصى المضمون. بيد أن حوالي ١٠ ملايين دولار من هذا المبلغ قد استخدمت فعلاً لتغطية التكاليف الناشئة عن مطالبات معلومة، وعن تعجيل الأعمال وطلبات التعديل. وكما يذكر المجلس في تقاريره السابقة وفي ورقة الدروس المستفادة، فهو يعتبر أن أموال الطوارئ ينبغي أن تكون متاحة وأن تستخدم لإدارة المخاطر وليس لتغطية الزيادات في التكلفة العامة.

٢٠ - وتقرر الإدارة باتباع مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر لآراء الخبراء في إدارة المخاطر، لكن ليس بوسعها أن تقدم إلا ضماناً محدودة بأن المبلغ المتبقي المخصص للطوارئ والبالغ ٦ ملايين دولار سيكون كافياً. ذلك أن الإدارة لم تقيّم المخاطر تقييماً كمياً. ويقر المجلس في تقريره السابق بأنه قد أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ونيسان/أبريل ٢٠١٣ عمليتان لتقييم مخاطر المشروع تقييماً كمياً، لكنه أشار أيضاً إلى أن الإدارة لم تستخدم هذه المعلومات لتحديد مستوى أموال الطوارئ اللازمة. والإدارة ليس لديها خطط لتحديث عملية التقييم الكمي للمخاطر لأنها تعتبر جميع المخاطر مخففة وأن أي مخاطر متبقية مرتبطة بمبنى الجمعية العامة هي مخاطر طفيفة. وأبلغت الإدارة المجلس بأنه، في رأيها، إذا لم تحدث أي تغييرات أو تستجد أمور أخرى، فسيكون المبلغ المخصص للتكاليف الطارئة، وقدره ٦ ملايين دولار، كافياً لإتمام الأعمال المتبقية.

طلبات التعديل

٢١ - ما زال المشروع يتلقى طلبات تعديل عديدة وغير اعتيادية من حيث الحجم والقيمة (انظر الشكل ٥)، بما في ذلك الطلبات ذات التكاليف المرتفعة. وقد نجحت معظم طلبات التغيير عن الافتقار إلى بيانات دقيقة عن المشروع (رسوم التصميم، وتفاصيل التشييد الرئيسية) عند البدء بتنفيذه، مما استدعى إعادة النظر في نسبة كبيرة من التصميم، وبالتالي تكبد تكاليف إضافية ضخمة جراء أعمال التشييد وإعادة التصميم. ومن الشائع أن يطلب إلى المقاولين، مع اقتراب إنجاز مشاريع التشييد، الاضطلاع بأعمال لم يتعاقدوا عليها في الأصل؛ وعلى هذا الأساس، يمكن أن تتوقع الإدارة تلقي المزيد من طلبات التعديل مع اقتراب موعد إغلاق العقود.

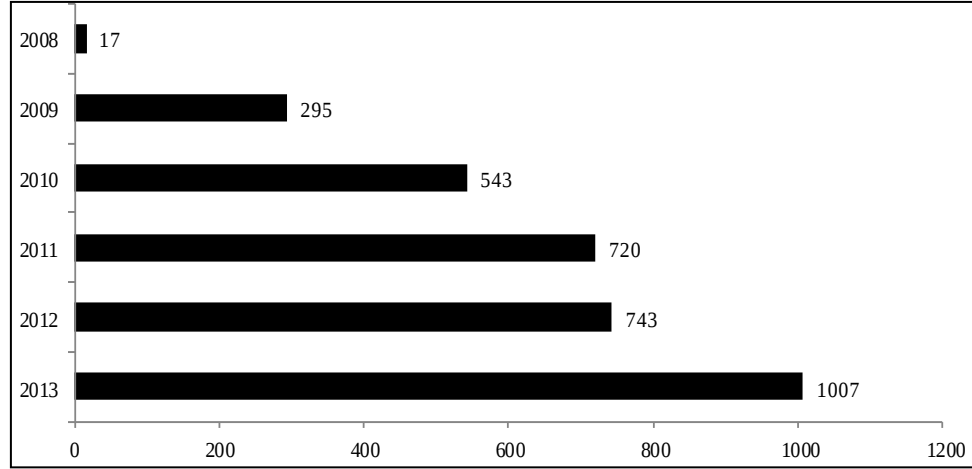
٢٢ - وقُدِّم، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ما مجموعه ٣ ٣٢٥ طلب تعديل^(١٢)، بقيمة إجمالية قدرها ١٥٧,٧ مليون دولار. ولا تدرج الإدارة طلبات التعديل المحتملة في تقديراتها للتكاليف النهائية المتوقعة للمخطط العام لتحديد مباني المقر. والإدارة تتلقى تقارير أسبوعية عن الحالات التي تنطوي على تكاليف غير منظورة (الإشعارات التي يمكن أن تتحول إلى طلبات تعديل)، لكنها تفترض إمكانية تغطية تلك التكاليف من الاعتماد الشامل المخصص للطوارئ، الذي يحتسب كنسبة مئوية من النفقات المتوقعة. وسبق للمجلس أن

(١٢) طلب التعديل هو آلية لتعديل تفاصيل العقود ويمكن أن يصدر لعدد من الأسباب منها على سبيل المثال اكتشاف أن حالة المبنى أسوأ من المتوقع، أو أن ثمة حاجة للعمل لساعات إضافية تزيد عن تلك المتعاقد عليها. وتؤدي طلبات التعديل إلى ارتفاع التكاليف عما كان متوقعاً.

عُلّق على المشاكل المرتبطة باستخدام الاعتمادات "الشاملة" المخصصة للطوارئ (انظر A/65/5 (Vol. V)، الفقرات ٧٩ إلى ٨٣).

الشكل الخامس

حجم طلبات التعديل المقدمة سنوياً منذ بدء أعمال التشييد



المصدر: تحليل المجلس لبيانات الإدارة.

ملحوظة: بدأت أعمال التجديد في أيار/مايو ٢٠٠٨.

المطالبات

٢٣ - تمت تسوية مطالبتين من أصل مطالبات المتعاقدين الثلاث التي سبق الإبلاغ عنها، وما زالت مطالبة واحدة قيد التفاوض عليها. ونظراً للضغوط الكبيرة التي يواجهها المشروع، من حيث المدة الزمنية والتكاليف، وقصر الجدول الزمني المحدد لإنجاز مبنى الأمانة العامة، يحتمل أن يقدم المزيد من المطالبات عند اقتراب موعد إتمام المشروع حيث يطلب من المتعاقدين العمل بأقصى قدراتهم أو بما يقترب من ذلك. وتخصص الإدارة بعض الأموال للمطالبات المعلومة، وذلك في توقعاتها وفي الاعتمادات المخصصة للتكاليف الطارئة المتعلقة بالمقاول الرئيسي؛ وعندما تسوى المطالبات، تدرج في التكاليف النهائية المتوقعة. ولكن التكاليف النهائية المتوقعة لا تتضمن مخصصات للمطالبات غير المعلومة.

تسريع الأعمال

٢٤ - سعيًا للتقيد بالموعد النهائي المتمثل في انعقاد المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، لا بد من تسريع العمل في مبنى الجمعية العامة، وتحقيقاً لذلك، يلجأ المتعاقدون إلى العمل

ساعات إضافية أو زيادة القوة العاملة. وقد يلزم تعجيل الأعمال بصورة أكبر وإنجازها في إطار زمني أقل من ذلك المتفق عليه أصلاً مع المتعاقدين حتى يتسنى تسليم مبنى الأمانة العامة في موعد بدء المناقشة العامة. وقد انعكس هذا الأمر جزئياً في زيادة تكاليف عقد تجديد مبنى الجمعية العامة لـ ١٢٥ مليون دولار مقارنة بالمبلغ المتوقع في الميزانية الأصلية وقدره ١٠٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٣. ومُوِّلت هذه الزيادة من المبالغ المخصصة للطوارئ غير المستخدمة ومن الوفورات الناتجة عن عمليات شراء سابقة. وتتوقع الإدارة أن التعجيل الإضافي للأعمال لتتجزأ في مدة أقل من تلك المتفق عليها أصلاً في العقد سيكلف ما لا يزيد عن مليون دولار، وهي ترمع تمويل هذه التكاليف من أموال الطوارئ المبلغ عنها وغير المبلغ عنها.

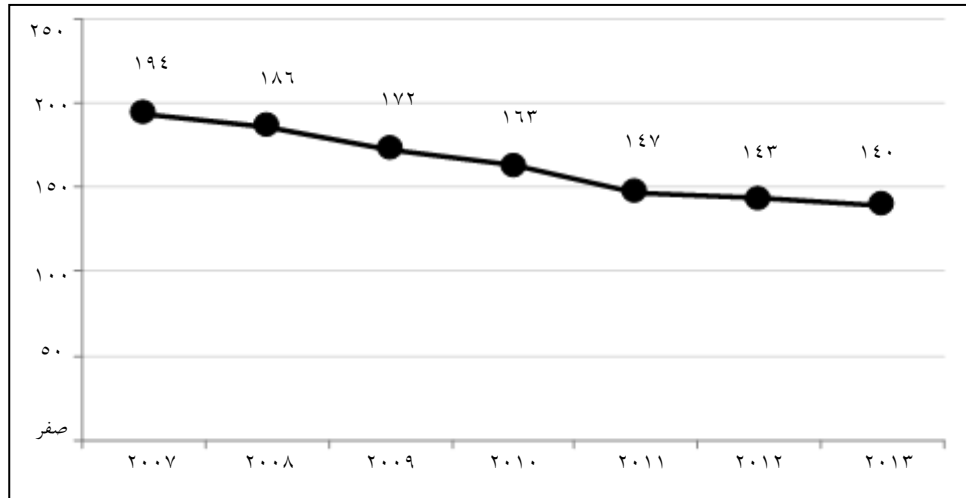
التكاليف المرتبطة بالمشروع التي قد تُغطى من ميزانيات أخرى

٢٥ - تمثل التكاليف المرتبطة بالمشروع الأنشطة الأساسية لإنجازه على نحو ناجح. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أبلغت الإدارة الجمعية العامة بأن المجموع النهائي للتكاليف المرتبطة بالمشروع سيبلغ ١٤٠ مليون دولار (أي بانخفاض بنسبة ٢٨ في المائة مقارنة بالتقديرات الأصلية للإدارة (انظر A/62/799 والشكل السادس). وقد يشكل هذا الرقم تقديراً مخفضاً للنفقات الفعلية المتكبدة إذ يفترض عدم تكبد أية نفقات أخرى بعد فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، رغم أنه من المقرر استمرار أنشطة تجديد المخطط العام لتجديد مباني المقر حتى عام ٢٠١٥. وعلى سبيل المثال، تقدر إدارة شؤون السلامة والأمن بأنها ستنفق في عام ٢٠١٤ وحده ما لا يقل عن ١,٨ مليون دولار لتوفير الأمن للأنشطة المخطط العام لتجديد مباني المقر من ميزانيتها العادية.

الشكل السادس

تقديرات التكاليف الإجمالية المرتبطة بالمشروع المبلغ عنها

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: تحليل المجلس لبيانات الإدارة.

ملحوظة: تمثل القيمة لعام ٢٠١٣ بيانات الإدارة بعد العمليات المالية النهائية.

تمويل المشروع

الفجوة التمويلية

٢٦ - ترتب عن التكاليف غير المدرجة في الميزانية، البالغة ١٥٥ مليون دولار (التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي) والتجاوز المتوقع لتكاليف التشييد، البالغ ٢٢٤ مليون دولار، تجاوز متوقع إجمالي للتكاليف مقارنة بالتكاليف المدرجة في الميزانية، قدره ٣٧٩ مليون دولار. وحصلت الإدارة على موافقة الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (انظر القرار ٦٧/٢٤٦) على رصد تمويل إضافي قدره ٧١ مليون دولار من كل من الصندوق الاحتياطي لرأس المال المتداول وإيرادات الفوائد المتراكمة^(١٣). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وافقت الجمعية العامة على تخصيص تمويل إضافي قدره ٨٦,٥ مليون دولار من الصندوق الاحتياطي لرأس المال المتداول ومبلغ ١,٩ مليون دولار من إيرادات

(١٣) تمت الموافقة على الصندوق الاحتياطي لرأس المال المتداول للمخطط العام لتحديد مباني المقر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر القرار ٦١/٢٥١). والغرض من هذا الحساب الاحتياطي هو تغطية العجز المؤقت في التدفقات النقدية.

الفوائد في المستقبل (انظر القرار ٢٤٧/٦٨). وأسفرت هذه القرارات عن تقليص الفجوة التمويلية إلى مبلغ قدره ٢٢٠ مليون دولار.

٢٧ - وغطت الإدارة حتى الآن مبلغ ١٥٥ مليون دولار من التكاليف غير المدرجة من ميزانية المشروع، مما يهدد التدفق النقدي للمشروع. وأفاد الأمين العام، في استكمال تقريره المرحلي السنوي الحادي عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/68/352/Add.2) بأن هذا الأمر لم يعد خياراً مجدياً وأنه سوف لن تتوافر أي أموال للمضي قدماً في المشروع اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٤. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أذنت الجمعية العامة باستخدام صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص^(١٤) كآلية مؤقتة لتمويل المشروع حتى إنجازه. وتشير آخر التقديرات إلى أن رصيد صندوق رأس المال المتداول يبلغ ١٥٠ مليون دولار فيما يبلغ رصيد الحساب الخاص ٢٣٥ مليون دولار. وتعزم الجمعية العامة إعادة النظر في هذه المسألة في أواخر عام ٢٠١٤ (في الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والستين).

٢٨ - وتقتصر الإدارة استخدام مبلغ ٦٥ مليون دولار المخصص أصلاً في الميزانية لتجديد مبنيي المكتبة والملحق الجنوبي، لسد الفجوة التمويلية المتعلقة بأعمال التشييد والبالغة ٦٥ مليون دولار. وإذا وافقت الجمعية العامة على ذلك، سيظل التجاوز الإجمالي للتكاليف في المستوى المتوقع حالياً، وستقلص الفجوة التمويلية وتزداد تكلفة عناصر المشروع المتبقية ضمن نطاقه.

٢٩ - ويؤيد المجلس ضرورة أن تكون الجهات الممولة لمشروع من المشاريع الكبرى المتعددة السنوات على اقتناع تام بالحاجة إلى زيادة تمويله، لكنه يكرر الإعراب عن شواغله السابقة المتعلقة بالأهمية الحاسمة التي يكتسبها وضوح التمويل وموثوقيته حتى تتمكن كل الجهات المعنية، ومنها المتعاقدون، من المضي قدماً في جوّ تسوده الثقة.

جيم - الجدول الزمني للمشروع ونطاقه

مبنى الجمعية العامة

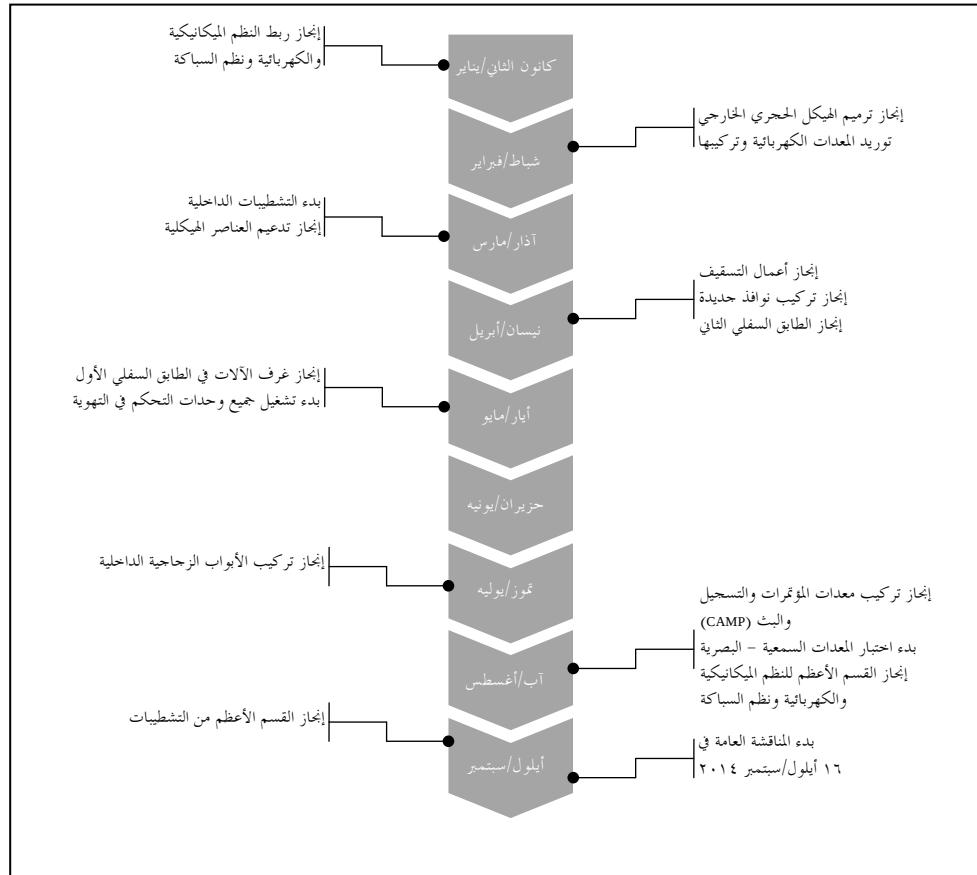
٣٠ - أعلن الأمين العام في افتتاح الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة بأنه سيتم تحديد مبنى الجمعية العامة في الموعد المحدد لإجراء المناقشة العامة في عام ٢٠١٤. وترى الإدارة أن الجدول الزمني المتعلق بمبنى الجمعية العامة ضيق لكن التقيد به أمر ممكن (انظر الشكل السابع).

(١٤) صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص حسابان احتياطيان يستخدمان لإتاحة السيولة في الأجل القصير لعمليات الميزانية العادية.

وكان المجلس قد سلط الضوء على أن الجدول الزمني لتجديد هذا المبنى قد قلّصت مدته من ٢٤ شهرا إلى ١٣,٥ شهرا، على افتراض أن تبدأ أعمال التشييد في أيار/مايو ٢٠١٣. وبدأت الأعمال في موقع مبنى الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ حيث انطلقت أعمال الهدم وإزالة الأنقاض في آب/أغسطس ٢٠١٣. ولا يسمح الجدول الزمني بأي تأخير آخر.

الشكل السابع

المواعيد الرئيسية لتجديد مبنى الجمعية العامة (٢٠١٤)



المصدر: تحليل المجلس لرد الإدارة الكتابي على الأسئلة التي طرحتها اللجنة الخامسة.

٣١ - وفي وقت إجراء مراجعة الحسابات، كانت هناك مخاطر متعددة تواجه النجاح في إنجاز مبنى الجمعية العامة في الوقت المطلوب، ويجري التعامل مع بعضها، وأما البعض الآخر، فيتعين بذل عناية أكبر في إدارته. وقد قسمت الإدارة عقود السعر الأقصى المضمون المتعلقة بالمبنى إلى ثلاثة عقود منفصلة لتقليص المدة الزمنية اللازمة لإعداد وثيقة جامعة لأعمال

التشييد المشمولة بعقد واحد. وبدلاً من ذلك، أصدرت الإدارة وثائق متعلقة بـ "الأعمال المبكرة" و "البنية التحتية" و "التشطيبات" كمجموعات منفصلة حتى يتسنى بدء أعمال التجديد في أسرع وقت ممكن واستبقاء ما يكفي من الوقت لاختبار المعدات السمعية - البصرية وغيرها من المعدات.

٣٢ - ومن بين الخيارات التي ينظر فيها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر حالياً خيار تركيز أنشطة التشييد فقط في المناطق المطلوبة لإجراء المناقشة العامة (قاعة الجمعية العامة، وغرف الاجتماعات، وغرف التكنولوجيا، وغرف الآلات). وسيتمكن هذا الأمر من تسليم الأعمال المتعلقة بالمناطق الواقعة "وراء الكواليس" فيما ستؤجل الجوانب المرتبطة بالطوابق السفلية إلى ما بعد أيلول/سبتمبر. وفي وقت مراجعة الحسابات، أكد المتعاقد الرئيسي أن بعض الأعمال "الأقل أهمية" ستستكمل بعد انعقاد المناقشة العامة، لكنه لم يحدد ما هي تلك الأعمال كما لم يقدم خطة موثقة ومتفق عليها للأعمال التي ستحظى بالأولوية أو ستؤجل.

٣٣ - وما زال ثمة ما يكفي من الوقت لإنجاز التجديد شريطة ألا تطرأ مشاكل كبيرة في الشراء (سواء فيما يتعلق بالمواد أو بالقوة العاملة) وألا تقع حوادث هامة متصلة بالصحة والسلامة، وألا تسوء الأحوال الجوية لفترة طويلة. بيد أن أحد المخاطر الرئيسية يكمن في قصر المدة الزمنية المحدودة المسموح بها لاختبار النظامين الميكانيكي والكهربائي وبدء تشغيلهما، ولا سيما النظم السمعية - البصرية في قاعة الجمعية العامة وربطها بباقي المناطق في مبنى الجمعية العامة.

٣٤ - وسيسمح الجدول الزمني المحدد لإنجاز تجديد مبنى الجمعية العامة بحلول ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، باستبقاء ستة أسابيع لاختبار النظم وبدء تشغيلها. ويقارن هذا بمدة الأربعة أشهر التي لزمّت لاختبار النظم السمعية - البصرية في مبنى المؤتمرات. ولا تزال الإدارة على ثقة بأن مدة الستة أسابيع المخصصة لأعمال الاختبار في مبنى الجمعية العامة ستكون كافية، بالاستناد إلى الدروس المستخلصة من الأعمال التي أجريت في مبنى المؤتمرات، بسبل منها على سبيل المثال اختيار نظام مبسّط يسمح بإجراء جزء من الاختبارات خارج الموقع.

٣٥ - ويلزم أيضاً وقت كاف لاختبار الترتيبات الأمنية. فعلى سبيل المثال، تطلب إدارة شؤون السلامة والأمن ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة أسابيع لاختبار أجهزة الإنذار، وأجهزة مراقبة الدخول، وأجهزة التلفزيون ذات الدوائر المغلقة، والأبواب، ونظم حماية الأجهزة في حالات الأعطاب والطوارئ، وللتأكد من حسن اشتغال السلام الكهربائية. وعلاوة

على ذلك، يحتاج موظفو الأمن التابعون للدول الأعضاء أيضا إلى وقت كاف لإجراء مسح أمني للمبنى قبل انعقاد المناقشة العامة. وفي وقت مراجعة الحسابات، لم يكن موعد إجراء الاختبار الأمني قد حدد بصورة نهائية.

٣٦ - وثمة أخطار أخرى قد تحول دون إنجاز مبنى الجمعية العامة في الوقت المحدد لإجراء المناقشة العامة أو إنجاز المبنى في حدود التكاليف التقديرية الحالية، وتشمل الأمور التالية:

- الافتقار إلى الوضوح بشأن معايير الإنجاز المتفق على استيفائها عند التسليم، وبشأن تحديد المسؤوليات المسندة المتعلقة بالعناصر ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لاستكمال الإنجاز؛
- ظهور مطالبات متعلقة بالتشييد والمدة الزمنية التي قد يستغرقها إعداد طلبات التعديل الجديدة؛
- فقدان الموظفين الرئيسيين في مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أو المقاول الرئيسي (الأمر الذي يمكن أن يؤثر على سير عمليات المشروع وتدفق معلوماته)؛
- التأخر في إعداد عقود الصيانة اللازمة للمجمّع، مما يعرض إدارته التشغيلية للخطر؛
- تأخر إنجاز الأعمال في أجزاء مبنى الجمعية العامة الأقل ظهورا للعيان، وهو ما قد يتعارض مع الشروط المتفق عليها مع المقاولين.

المكتبة والملحق الجنوبي

٣٧ - قام مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في عام ٢٠١١ بإيقاف أعمال التصميم لمبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي نتيجة لشواغل أمنية تتعلق بالقدرة على مقاومة عصف الانفجارات وقرب المبنيين من مخرج طريق "أف دي آر"^(١٥). وفي حين لا يزال المبنيين مشمولان بنطاق المشروع، فإن الجدول الزمني الحالي والتنبؤ الحالي بتكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر يفترضان عدم إجراء تحديدات في هذين المبنيين. وتقدر الإدارة أن تكاليف الاستعاضة عنهما يمكن أن تتراوح بين ٣٥٠ مليون و ٤٥٠ مليون دولار، مقارنة بالمبلغ الأصلي المقدّر لأعمال التجديد في الميزانية وقدره ٦٥ مليون دولار. والبديل هو البحث عن

(١٥) بينت دراسات أجريت لتقييم مدى قدرة المبنيين على الصمود أمام الأخطار التي قد تأتيها من الطرق المتاخمة لهما أنه ليس بالإمكان تجديد أي منهما على نحو يتحقق معه مستوى معقول من الأمان. ويعزى ذلك إلى البنية الهندسية الأصلية للمبنيين في حد ذاتها، فهي بنية خفيفة نسبيًا، وإلى قرب طريق "أف دي آر" من مبنى الملحق الجنوبي، وقرب المخرج من طريق "أف دي آر" من كلا المبنيين.

حل مع المدينة المضيفة يتضمن نقل المخرج من طريق "أف دي آر"، ربما في إطار خطة أوسع لإعادة تطوير الأرض الواقعة مباشرة جنوب المجمع.

٣٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، وجهت البعثة الدائمة للبلد المضيف رسالة إلى الأمم المتحدة أكدت فيها أنه لن يكون بالإمكان إغلاق أو نقل المخرج من طريق "أف دي آر". وحتى هذا التاريخ، لم تأذن الجمعية العامة باستبعاد مبني المكتبة والملحق الجنوبي من المشروع، ولم تقرر ما إذا كان يمكن إعادة توجيه الميزانية البالغة ٦٥ مليون دولار لتمويل التجاوز في تكاليف المشروع. وفي القرار ٦٧/٢٤٧، طلبت الجمعية العامة تزويدها بما يستجد من معلومات وخيارات، بما في ذلك الآثار المالية المترتبة عن تحديد هذين المبنيين.

٣٩ - وذكر المجلس في تقريره السابق أن أي قرار بشأن الاستخدام المقترح لمبلغ الـ ٦٥ مليون دولار ينبغي أن يرتبط بفهم أي خيارات لنقل المهام التي تؤدي في مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي إلى مبان أخرى، وما يتصل بها من تكاليف. وفي الدورة الثامنة والستين، بينت الإدارة التكاليف المترتبة عن عدد من الخيارات، بما في ذلك استبدال المبنيين ونقل المهام التي تؤدي فيهما إلى مبان أخرى (انظر A/68/352/Add.2 و A/68/352). وفي حالة الموافقة على خطة الإدارة لتمويل التجاوز في التكاليف باستخدام مبلغ الـ ٦٥ مليون دولار، المخصص أصلاً في الميزانية لمبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي، فإن أي خيارات بديلة ستطلب توفير تمويل إضافي. وأصبح من المرجح أيضاً أن أي حل سيتحدد بعد إتمام المخطط العام لتحديد مباني المقر.

الجدول الزمني الكلي

٤٠ - يشارف المخطط العام لتحديد مباني المقر على الانتهاء، ويقل معه عدد المخاطر التي يواجهها المشروع. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، كان قد تم الانتهاء من مبنى الأمانة العامة وتسليمه في تموز/يوليه ٢٠١٣. وأُكمل الجزء الأعظم من مبنى المؤتمرات في نيسان/أبريل ٢٠١٣، ولكن لا يزال هناك عدد من البنود المعلقة يلزم حلها قبل تسليم المبنى بشكل نهائي. وفتح مبنى التفتيش الجنوبي لاستخدام الموظفين في شباط/فبراير ٢٠١٤. ويتوقع إتمام الطوابق السفلية ومبنى التفتيش الشمالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٤١ - وتفترض خطط الإدارة الحالية أن مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر سيقفل في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥. وبالتالي، لن ينجز المخطط العام لتحديد مباني المقر الأعمال المتعلقة بممر الخدمات في الشارعين ٤٢ و ٤٨. وتنتظر الإدارة الحصول على تصاريح من المدينة المضيفة لبدء هذه المهمة، وقد أبلغت المجلس أن مكتب خدمات الدعم المركزية سيتولى

المسؤولية والميزانية المقدرة لإكمال هذا العمل وهي ١٥ مليون دولار و ٢٠ مليون دولار (انظر الشكل الثامن).

٤٢ - وترد توصية مقدمة من المجلس بشأن نطاق المشروع في الفقرة ٢٥ (أ) من الموجز.

الشكل ٨

مقارنة الجدول الزمني الحالي بتخطيط العام الماضي والاستراتيجية المعجلة الرابعة



المصدر: تحليل المجلس للجدول الزمني الرئيسية للمقاول الرئيسي.

ملاحظات

تبين التواريخ أنشطة التشييد أو التجديد. ولا تشمل تواريخ الإقفال المالي والإداري للمشاريع الفرعية.

تعكس الأطر الزمنية الأعمال غير المعجلة.

يعكس التخطيط في عام ٢٠١٤ الجدول الزمني للمقاول الرئيسي في شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي وقت مراجعة الحسابات، تضمن ذلك الأعمال المضطلع بها في ممر الخدمات في الشارعين ٤٢ و ٤٨، التي كانت مشمولة بالعقد المتعلق بالطوابق السفلية. وبالتالي، لن يقوم المشروع بتسليم هذا الجانب، وسيتولى مكتب خدمات الدعم المركزية المسؤولية عن إدارة المشروع.

دال - إدارة المشروع لإنجازه بنجاح

إدارة المشروع

٤٣ - علق المجلس في تقرير سابق على ضرورة إدارة المشروع بصورة فعالة، بما في ذلك الحاجة إلى وجود لجنة لتوجيه المشروع. ولم تطرأ على الترتيبات المتعلقة بإدارة المشروع أي تغييرات منذ صدور التقرير السابق للمجلس. فالإدارة لا تزال تقدم إحاطات فصلية عن سير المشروع وتكاليفه إلى اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة الشؤون الإدارية. وعلاوة على ذلك، لا يزال مدير المشروع يقدم إحاطات أسبوعية بشأن آخر مستجدات المشروع إلى فريق الإدارة التنفيذية الذي يرأسه وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية.

٤٤ - وقد نوّه المجلس في تقرير سابق إلى أن المنظمات التي تضطلع بمشروع بهذا الحجم والتعقيد عادة ما تضع نظام ضمان متكامل لتقديم مشورة الخبراء إلى الإدارة العليا، على نحو مستقل عن فريق المشروع. وفي حين يستخدم مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر خدمات الخبراء الاستشاريين لإدارة البرامج، فإن هؤلاء الخبراء جزء من فريق المشروع وليسوا مستقلين عنه.

٤٥ - وقد أوصى المجلس بأن يقوم وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، باعتباره مالكا مسؤولا رفيع المستوى، بالنظر في الحصول على مشورة تقنية مستقلة بشأن إمكانية إنجاز مبنى الجمعية العامة في الموعد النهائي المحدد وبالمواصفات والتكاليف الحالية. وكان رأي وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية أن هذا الضمان ليس ضروريا في هذه المرحلة من المشروع.

٤٦ - وكرر المجلس توصيته السابقة بشأن الضمان في الفقرة ٢٥ (ب) من الموجز.

قدرات فريق المشروع

٤٧ - مع اقتراب المشروع من نهايته، فمن المفهوم أن يبدأ موظفو المشروع في السعي للعثور على وظائف أخرى. ومع غياب الحوافز الملائمة أو الوضوح بشأن الأدوار التي يمكن أن تؤدي مستقبلا، فإن الخطر يتمثل في أن يترك الموظفون المشروع وأن يتعذر استبدالهم بسرعة قبل إتمام المشروع، مما يزيد من التحدي المتمثل في إتمام المشروع بنجاح. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٤ استغرق شغل وظيفة لشؤون المالية والميزانية في مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر نحو خمسة أشهر. وتأمل الإدارة أن يكون حجم المشروع ومكانته عاملين

كافيين لاستبقاء الموظفين إلى حين اكتماله، لا سيما المهندسين المعماريين والمهندسين، إلا أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر يرى أن ترك الموظفين لوظائف بالغة الأهمية في وقت مبكر، وما يترتب عن ذلك من فقدان للمعارف والدراية، يشكل خطراً رئيسياً. ولا توجد خطة لتخفيف حدة هذا الخطر، على الرغم من أن المجلس قد وجه الانتباه إلى مسألة الخطر هذه في عام ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، جرى تخفيض عدد فريق المشروع من ٢٦ موظفاً من الفئة الفنية و ١٢ من موظفي الدعم في عام ٢٠١٢ إلى ٢٢ موظفاً فنياً و ٧ من موظفي الدعم في آذار/مارس ٢٠١٤. وأدت ضغوط التكاليف أيضاً إلى خفض عدد الخبراء الاستشاريين المعيّنين بتقدير التكاليف وحجم فريق المقاول الرئيسي.

التسليم

٤٨ - تعد الإدارة الفعالة لعملية التسليم ضرورة لا غنى عنها للانتقال من مشروع للتجديد إلى العمليات اليومية. وتعد القرارات المتخذة في هذه المرحلة عاملاً أساسياً لتحقيق المنافع المتوخاة في بداية المشروع. وتمثل الممارسة الجيدة في إجراء تقييم موضوعي للوقت الذي ستكون فيه المباني أو النظم جاهزة للتسليم، بما يحول دون اضطراب العمليات اليومية، وقد تبين أن هذا الأمر يمثل تحدياً للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي وقت مراجعة الحسابات، لا توجد جهة واحدة يمكن مساءلتها عن إدارة عملية التسليم، وقد أخبر الموظفون المجلس أن هذه العملية تحتاج إلى قدر من الجهد والوقت أكبر من المتوقع. ويخشى أن يؤدي ذلك إلى تأخير اتخاذ القرار وتكبّد تكاليف غير ضرورية.

٤٩ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان لدى الإدارة فريق متفرغ لتنسيق الأمور المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، يتألف من ثلاثة موظفين من مكتب خدمات الدعم المركزية، ويعمل في مقر مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد توقف تمويل الفريق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ نظراً لأنه قد افترض أن الأنشطة الممولة من التكاليف المرتبطة بالمشروع ستتوقف بعد ذلك التاريخ. وقد أرجئ تمويل وظيفة واحدة لمدة تسعة أشهر في عام ٢٠١٤، لكن أنشطة التسليم ستستمر إلى حين إكمال المشروع بشكل نهائي في عام ٢٠١٥.

٥٠ - ويقوم مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر حالياً بتسليم أجزاء من المجموع عند إتمامها العمل. وقد شكل النهج المرحلي المتبع في تسليم المباني تحدياً بالنسبة لمكتب خدمات الدعم المركزية من حيث إبرام عقود للصيانة تحقق أعلى جودة بأفضل سعر، إذ أن ذلك يزيد من صعوبة تزويد موردي إدارة المرافق بصورة كلية عن نطاق المشروع، ويقلل بالتالي من

احتمال الحصول على أسعار أفضل. ويؤدي ذلك أيضاً إلى رفع مستوى التحدي، بالنظر إلى ضرورة تنسيق عمليات تسليم متعددة وتحديد جميع عقود الصيانة التي يتعين إبرامها وتحديد تواريخها. وستتطلب نظم المؤتمرات والأمن عقود صيانة أيضاً. وسيكون مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسؤولاً في نهاية المطاف عن صيانة هذه النظم، إلا أن تاريخ توليه لهذه المسؤولية لم يعرف بعد.

٥١ - وفي ضوء نهج التسليم المرحلي، يستخدم مكتب خدمات الدعم المركزية نهجاً متنوعة لتنظيم أعمال الصيانة. ويبين الجدول ٣ أن المكتب قام في غالبية الحالات بإبرام عقود للصيانة كانت إما قد أعدت بشكل رسمي قبل تسليم المهام ذات الصلة، أو مدّدت باستخدام عقود الخدمات القائمة. وفي الحالات التي لم تبرم فيها عقود الصيانة في الوقت المناسب، فإن خدمات الصيانة المتعلقة بالمهام ذات الصلة تؤدي إما بواسطة موظفين في المقر أو من خلال ترتيبات مخصصة، مثل استخدام المقاول الرئيسي لتنظيم وإدارة الصيانة المؤقتة. وفي غياب عقود الصيانة، قام مكتب خدمات الدعم المركزية أيضاً باستخدام الضمانات القصيرة الأجل لمرفق البث الدائم ونظم إدارة الموارد الإعلامية التي لا تزال ضماناتها سارية حتى نهاية عام ٢٠١٤.

٥٢ - وترد توصية مقدمة من المجلس بشأن متطلبات الصيانة في الفقرة ٢٥ (ج) من الموجز.

الجدول ٣

ترتيبات الصيانة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

المجال	عدد النظم التي ستتم صيانتها	عقود	ترتيبات الصيانة القائمة في حزيران/يونيه ٢٠١٤		
			صيانة في الداخل	استخدام الضمانات	لم تتخذ ترتيبات بعد
صيانة المباني	٢٤	٨	٩	-	٧
معدات البث	١٠	-	٣	٧	-

المصدر: تحليل المجلس لبيانات الإدارة.

تحقيق المنافع

٥٣ - كان هناك تركيز قوي ومن جانب الخبراء على الجانب التقني من تسليم المشروع، بيد أنه لا يوجد نفس القدر من الشواهد على وجود نهج قوي لتحديد المنافع وخطة لتحقيقها. ومع اقتراب المشروع من الاكتمال، ينبغي أن تكون لدى الممولين صورة أوضح

لما يمكن إنجازه من منافع. وقد كانت النتائج المتوقعة من المشروع نوعية، وغير معرفة بوضوح، وتفتقر إلى مقياس موضوعي للحكم على نجاحها. ولم تحدد كذلك أي نسب مستهدفة لاستخدام الأماكن أو ما يتصل بذلك من أهداف الكفاءة. وبدون التعبير بأرقام عن الأداء المرغوب أو المستهدف، يكون حساب العائد على الاستثمار مستحيلاً.

٥٤ - وقد ذكر الأمين العام في تقريره الذي يبين الحاجة إلى المخطط العام لتحديد مباني المقر (A/55/117) أن التكاليف المقدرة لاستهلاك الطاقة في مجمع المقر سترتفع من ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٢٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٧^(١٠). وتمثل المنافع الرئيسية للمخطط العام لتحديد مباني المقر، التي جرى التعبير عنها بأرقام، في التحسينات المقترحة للأداء البيئي على النحو التالي: انخفاض في استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة؛ وانخفاض في استهلاك مياه الشرب بنسبة ٤٠ في المائة؛ وانخفاض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٥ في المائة. وقد أخطرت الإدارة المجلس أنها تعتزم البدء في الإبلاغ عن أوجه الكفاءة المتعلقة بالطاقة في نهاية عام ٢٠١٥. وتقوم الإدارة حالياً بتركيب معدات ونظم لجمع البيانات عن استهلاك المرافق وتعتزم تقييم الأداء مقابل الاستهلاك قبل المخطط العام لتحديد مباني المقر لكل مبنى على حدة.

٥٥ - ويحذر المجلس من مغبة الاعتقاد بأن مكتب خدمات الدعم المركزية سيتمكن من تخفيض مستوى الميزانية المخصصة للمجمع بعد تجديده على أساس أن المبنى الذي جرى تجديده حديثاً سيتطلب قدراً أقل من الصيانة. فقد يكون العكس صحيحاً، إذ أن المنشآت والمعدات الأكثر تطوراً قد تحتاج إلى عناية دائمة. وينبغي إجراء تحليل دقيق لبيانات التشغيل، مثل أنماط استهلاك الطاقة وحالات الأعطال، من أجل تحديد ميزانية صحيحة للصيانة السنوية تبين تكاليف الصيانة الطويلة الأجل للمباني المحددة والنظم الجديدة.

استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل

٥٦ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في القرار ٢٥٤/٦٧، أن يعد تقريراً عن الاحتياجات من الأماكن في مقر الأمم المتحدة في الأمد الطويل، بما في ذلك تأثير تنفيذ ترتيبات العمل المرنة على الطاقة الاستيعابية للمباني. واستجابة لذلك، أنشأت الإدارة فريقاً عاملاً متعدد المهام في آذار/مارس ٢٠١٣، يرأسه مكتب خدمات الدعم المركزية، لتحديد سبل المضي قدماً في تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل. وستقدم الإدارة دراسة جدوى إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

(١٠) عدلت الأرقام لمراعاة التضخم وتم التعبير عنها بالأسعار الثابتة (عام ٢٠٠٠).

٥٧ - ويشير التقييم الذي أجرته الإدارة مؤخراً لاستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل إلى أنه بمقدور الإدارة تحقيق وفورات في أماكن العمل تصل إلى ٢٠ في المائة على الأقل من الرقم المدرج حالياً في خططها البالغ ٢٢٠ قدماً مربعاً للشخص، وتحسين إنتاجية الموظفين، ومستوى رضاهم، واستبقائهم وتنقلهم، مع خفض التكاليف العقارية.

٥٨ - وستشرع الإدارة في تنفيذ برنامج للتواصل مع الموظفين بهدف إشراكهم وتنقيفهم، وستقوم بعد ذلك بتطبيق إجراءات الاستخدام المرن لأماكن العمل على أساس تجريبي اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٤. واستجابة لتوصية سابقة قدمها المجلس، تقوم الإدارة حالياً بجمع بيانات عن شغل المباني لتوفير معلومات يستنار بها في فهم الاحتياجات من الأملاك في المستقبل. وأجرت الإدارة دراسة أولية للاستخدام الفعلي، تمت فيها مراقبة ستة طوابق في مبنى الأمانة العامة ومبنى DC-1 على مدار أربعة أيام. ولوحظ أن متوسط الاستخدام يبلغ نحو ٥٠ في المائة، وتصل ذروته إلى ٧٠ في المائة، وأدنى مستوياته ٣٠ في المائة. وأبلغت الإدارة المجلس بأنها تجري دراسة شاملة للاستخدام الفعلي لأماكن العمل، وأنها ستحصل على بيانات أكثر دقة بنهاية عام ٢٠١٤. وستستخدم هذه البيانات لتوفير معلومات تستنير بها دراسة الجدوى المتعلقة بالاستخدام المرن لأماكن العمل التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

٥٩ - ويمثل تنفيذ أي استراتيجية للاستخدام المرن لأماكن العمل نشاطاً محفوفاً بالتحديات في مجال إدارة التغيير. وسيطلب عناية وقيادة واضحتين من الإدارة العليا، إلا أنه من غير الواضح في الوقت الراهن كيف ستُنظَّم قيادة هذا المشروع. ويتواءم مفهوم الاستخدام المرن لأماكن العمل أيضاً مع برامج أخرى للتغيير تضطلع بها الأمم المتحدة، يتعين فهمها في كليتها من أجل الاستئناس بها في تحديد الاحتياجات التشغيلية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي نشر النظام الجديد لتخطيط الموارد (أوموجا) والنموذج المحتمل الجديد لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي إلى التأثير على احتياجات الأمم المتحدة من الموظفين وأماكن العمل.

٦٠ - وترد توصية مقدمة من المجلس بشأن الاستخدام المرن لأماكن العمل في الفقرة ٢٥ (د) من الموجز.

إدارة الأصول في الأجل الطويل

٦١ - لا توجد لدى الأمم المتحدة خطة لإدارة الأصول في الأجل الطويل في مجمع نيويورك الذي تم تجديده حديثاً، ولا فيما يتعلق بأماكن الأمم المتحدة على الصعيد العالمي. وسيقتضي اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تعيين تلك الأملاك والمباني وتقييمها

على النحو المناسب، بما يساعد الإدارة في وضع استراتيجية لإدارة الأصول في الأجل الطويل. ويقوم مكتب خدمات الدعم المركزي بجمع بيانات عن الممتلكات للاسترشاد بها في وضع برنامج طويل الأجل للمرافق مدته ٢٠ عاما واستراتيجية لتحديد الأولويات بهدف تحسين إدارة الأملاك على الصعيد العالمي ('الاستعراض الاستراتيجي للمرافق'). وستعرض النتائج على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

٦٢ - ويرمي الاستعراض الاستراتيجي للمرافق إلى توفير فهم مستنير لمتطلبات تحديد المرافق في المستقبل ونهج لإدارة الأصول. وتشير النتائج الأولية (انظر A/68/733) إلى أن النهج الذي تتبعه الإدارة في صيانة المباني بإجراء أعمال الصيانة حسب الاقتضاء يؤدي إلى التدهور السريع للأصول، مما يتطلب بدوره عمليات إصلاح طارئة وإقامة مشاريع تشييد واسعة النطاق دوريا. أما إذا كان النهج استباقيا، فإنه يستثمر بصورة أوفى لإبقاء المبنى أو الملكية المعنية في حالة جيدة. ومثلما لوحظ أيضاً في النتائج الأولية، تستثمر الأمم المتحدة سنويا أقل من ١ في المائة من القيمة الرأسمالية لأملكها، ويستثنى من ذلك مكتبها في نيروبي وجنيف، في حين يتراوح هذا الاستثمار، حسب أفضل الممارسات المعمول بها في هذا المجال، بين ٢ و ٣ في المائة سنويا. وعادة ما تنشئ المنظمات صندوقا احتياطيا لتوفير عوائد سنوية تكفي لتغطية الاستثمار الرأسمالي في الأصول الثابتة؛ إلا أنه من غير الواضح ما هي المقترحات التي ستقدمها الإدارة في هذا الشأن.

٦٣ - ومثلما ورد في تقرير سابق، فإنه من غير الواقعي الاعتقاد بأنه سيكون في مقدور الإدارة تخفيض مستوى ميزانية الصيانة المخصصة للمجمع الذي جرى تجديده حديثا على أساس أن المبنى الذي جرى تجديده سيتطلب قدرا أقل من الصيانة. فقد يكون العكس صحيحا، إذ قد تحتاج المنشآت والمعدات الأكثر تطورا إلى وتيرة أكبر من العناية وإلى مهارات أكبر للاضطلاع بهذه العناية. ويقدر مكتب خدمات الدعم المركزية أن الوفورات التي ستتحقق في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ من انخفاض تكاليف المرافق، ومقدارها ٥ ملايين دولار، ستعادلها زيادة في تكاليف صيانة النظم والمعدات.

استخلاص الدروس المستفادة وتطبيقها

٦٤ - بناء على التكاليف الصادر من الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٧، اضطلع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بعملية لتحديد الدروس المستفادة شارك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون بغرض الاستفادة منها في المشاريع الكبرى المقبلة. وقد ورد موجز لنتائج هذه العملية في تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الحادي عشر المتعلق بالمخطط العام

لتجديد مباني المقر (A/68/352). ولا توجد في الوقت الحالي آلية لإدماج هذه الدروس في إدارة المشاريع الكبرى التي تنفذ في المستقبل نظراً لأن الأمم المتحدة، بخلاف معظم المنظمات، لا تملك نهجاً مكرساً لإدارة إنجاز المشاريع الكبرى.

٦٥ - وقد اجتمع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر مع ممثلي الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث لمناقشة تجربته في هذا المجال ويساهم في تقرير أعدته وحدة التفتيش المشتركة عن إدارة المشاريع الكبرى في منظومة الأمم المتحدة. وتتقصى إدارة الشؤون الإدارية أيضاً إمكانية نقل الموظفين من المكتب إلى مشاريع تشييد أخرى أو مشاريع تتعلق بأماكن المكاتب رغم أن هذا العمل لا يزال في مرحلة مبكرة.

٦٦ - وقد أوجز المجلس الدروس الرئيسية المستخلصة من تغطيته للمخطط العام لتجديد مباني المقر حتى تستفيد الإدارة منها عند بدء تنفيذ مشاريع كبرى في المستقبل. وأجرى المجلس أيضاً حواراً غير رسمي مع ممثلي الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث لمناقشة الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٦٧ - وتقوم الإدارة حالياً بتطبيق الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر على الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وعلى عكس المخطط العام لتجديد مباني المقر، تتضمن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث التكاليف المرتبطة بالمشروع باعتبارها جزءاً من متطلبات المشروع الكلية، وقد اقترحت هيكلًا للإدارة يشمل إنشاء لجنة توجيه مستقلة عن فريق المشروع لتدقيق التكاليف والجدول الزمني ونطاق تحديد المكاتب في جنيف، والبت في استخدام أموال الطوارئ على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر A/68/585). وتنظر الإدارة في زيادة التقارير المالية المستقلة، وتقديمها مباشرة إلى هيئة الإدارة بدلاً من تقديمها عن طريق فريق المشروع.

هاء - شكر وتقدير

٦٨ يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما أبداه وكيل الأمين العام للشؤون المالية والإدارية والأمين العام المساعد للمخطط العام لتجديد مباني المقر وموظفيهما من تعاون ومساعدة لموظفيه.

(توقيع) السير أمياس ش. إ. مورس
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) ليو جياي
المراجع العام للحسابات في الصين

(توقيع) لودوفيك س. ل. أوتوه
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في جمهورية تنزانيا المتحدة

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

المرفق الأول

المراحل الرئيسية لإعداد استراتيجية المخطط العام لتجديد مباني المقر وميزانيته

- أواخر تسعينات القرن العشرين برزت الحاجة إلى تجديد مجمع المقر برمته
- ٢٠٠٠ في حزيران/يونيه، بين الأمين العام الحاجة إلى تجديد مباني المقر وقدم طائفة من التهج الممكنة (انظر A/55/117) وكان الخيار المفضل أن تجري أعمال التجديد في مدة ست سنوات بتكلفة قدرها ٩٦٤ مليون دولار، وأن تنطوي على أنشطة تشييد تصل إلى ٣٠ في المائة من المجمع في أي وقت من الأوقات.
- وفي كانون الأول/ديسمبر، وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٥٥، على إعداد خطة لتصميم المخطط العام لتجديد مباني المقر وتحليل لتكاليفه مولت في بداية الأمر من اعتماد مدرج في الميزانية العادية للأمم المتحدة.
- ٢٠٠٢ في كانون الأول/ديسمبر، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٢/٥٧، أن يُنفذ المخطط العام لتجديد مباني المقر بميزانية تشييد متوقعة قدرها ١ ٠٤٩ مليون دولار. وأنشأت الجمعية أيضا حساباً خاصاً للمخطط العام ورصدت له اعتمادات من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء.
- ٢٠٠٣ في شباط/فبراير، أنشأ الأمين العام مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر.
- ٢٠٠٥ في تشرين الثاني/نوفمبر، اقترح الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الثالث (A/60/550) أربعة خيارات استراتيجية عقب إعداد التصميم وتقديرات التكلفة وفشل خطط تشييد مبنى UNDC-5 الذي كان مقرراً له أن يحتضن أماكن عمل مؤقتة.
- ورُجِّحت الاستراتيجية الرابعة (النهج المرحلي) بميزانية منقحة قدرها ١ ٥٨٨ مليون دولار.
- ٢٠٠٦ في حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٢/٦٠، الاستراتيجية الرابعة على النحو المبين في التقرير المرحلي السنوي الثالث للأمين العام.
- وفي تشرين الأول/أكتوبر، أوضح الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الرابع (A/61/549) أن ميزانية الاستراتيجية الرابعة زادت إلى ١ ٨٧٧ مليون دولار لأن أوضاع السوق قد زادت من تكاليف التشييد والأتعاب المهنية؛ وباتت هناك حاجة إلى نطاق إضافي يشمل زيادة الحماية من عصف الانفجارات والنظم المساندة لتكنولوجيا المعلومات وأمنها
- وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦١ ميزانية المشروع المنقحة البالغة ١ ٨٧٧ مليون دولار والنهج المرحلي المقترح للتشييد.
- ٢٠٠٧ في أيلول/سبتمبر، أشار الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الخامس (A/62/364 و Corr.1) إلى حالات تأخير في تنفيذ الاستراتيجية الرابعة نظراً لتعقيدات عملية صنع القرار في الأمم المتحدة واستقالة المدير التنفيذي للمشروع.
- وبلغت التكلفة التقديرية النهائية للمشروع في ذلك الوقت ٢ ٠٩٦ مليون دولار، وهو ما يزيد بنحو ٢٢٠ مليون عن الميزانية، ويرجع ذلك أساساً إلى التأخر عن الجدول الزمني، وما ارتبط بذلك من تأثير تضخم الأسعار على تكاليف التشييد والإيجار.

واقترح الأمين العام استراتيجية معجلة رابعة تنطوي على تقليص فترة التجديد وتقليل مراحل التشييد والحد من تعطيل أعمال الأمم المتحدة. وقد بلغت التكلفة النهائية المقدرة لهذا النهج المعجل ٢٠٦٧ مليون دولار، بزيادة عن الميزانية قدرها ١٩٠ مليون دولار تقريباً.

وفي كانون الأول/ديسمبر، وافقت الجمعية العامة في قرارها ٨٧/٦٢ على الاستراتيجية الرابعة المعجلة، وكررت طلبها إلى الأمين العام أن يكفل إكمال المخطط العام لتجديد مباني المقر في حدود الميزانية المعتمدة في القرار ٢٥١/٦١. وتظل الاستراتيجية الرابعة المعجلة هي الاستراتيجية المعتمدة حالياً.

في نيسان/أبريل، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٧٠/٦٣، أن يقدم مقترحات تسمح للدول الأعضاء بتقديم تبرعات لتغطية تكاليف المشروع. ٢٠٠٩

وفي كانون الأول/ديسمبر، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٨/٦٤، أن تمول التكاليف المعتمدة المرتبطة بالمشروع من الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وشجعت أيضاً الأمين العام على مواصلة تطبيق هندسة القيمة لتحقيق أقصى قدر من الوفورات في التكاليف لإنجاز المشروع في حدود الميزانية المعتمدة له.

في تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي التاسع (A/66/527) عن تقديم البلد المضيف لمبلغ ١٠٠ مليون دولار لتعزيز النظم الأمنية. ٢٠١١

وقد حدد المشروع أيضاً حوالي ١٠٠ مليون دولار من الوفورات الناتجة عن تطبيق مفهوم هندسة القيمة. وبالتالي، بلغت التكلفة النهائية المقدرة ٢٠٦١ مليون دولار، أي بما يتجاوز الاعتمادات المرصودة في الميزانية بحوالي ٧٤ مليون دولار.

في نيسان/أبريل، وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٨/٦٦، على سلطة الدخول في التزامات إضافية بمبلغ قدره ١٣٥ مليون دولار. ٢٠١٢

وفي أيلول/سبتمبر، اقترح الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي العاشر (A/67/350) تعليق أعمال تجديد مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي نظراً لعدم التوصل إلى اتفاق أمني مع البلد المضيف.

وبلغت الآن التكلفة النهائية للمشروع ٢٢٨ ٢ مليون دولار دون احتساب التكاليف المرتبطة به، وهو ما يمثل زيادة بنحو ٢٤٠ مليون دولار عن الميزانية المعتمدة.

واقترح الأمين العام تحقيق وفورات إجمالية في التكاليف قدرها ١٦ مليون دولار، ووفورات قدرها ٦٥ مليون دولار من تعليق أعمال تجديد مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي، وتخصيص ١٥٩ مليون دولار من الإيرادات المتراكمة ومن الصندوق الاحتياطي لرأس المال المتداول لخفض مبلغ تجاوز التكاليف.

وفي كانون الأول/ديسمبر، أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٦/٦٧، بسلطة للدخول في التزام إضافي بمبلغ قدره ١٦٨ مليون دولار؛ ولكنها لم تقبل المقترحات بتعليق تجديد مبني المكتبة والملحق الجنوبي. ووافقت على التخفيض المقترح للتكاليف البالغ ١٣ مليون دولار وعلى استخدام مبلغ ٧١ مليون دولار من الصندوق الاحتياطي لرأس المال المتداول.

في آب/أغسطس، أبلغ الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الحادي عشر (A/68/352)، عن إتمام العمل في مبني الأمانة العامة والمؤتمرات وشغلها، والبدء في تجديد مبنى الجمعية العامة. ٢٠١٣

وبلغت التكلفة النهائية المقدرة لإتمام المشروع ٢ ٢١٥ مليون دولار دون احتساب التكاليف المرتبطة بالمشروع، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٥٣ مليون دولار عن الميزانية. واقترح الأمين العام أن يسدد تجاوز التكلفة من الميزانية المخصصة لتجديد مبني المكتبة والملحق الجنوبي البالغة ٦٥ مليون دولار، ومن الميزانية المخصصة للصندوق الاحتياطي لرأس المال المتداول البالغة ٨٨ مليون دولار.

وأفاد الأمين العام أيضا أنه بدون اتخاذ قرار بشأن التمويل الإضافي للتكاليف المرتبطة بالمشروع ولمركز البيانات الثانوي، فإن الرصيد النقدي سيستهلك بكامله بحلول منتصف عام ٢٠١٤، مما سيؤدي إلى توقف المشروع.

وفي أيلول/سبتمبر، عقدت المناقشة العامة في مبنى المؤتمرات في المرح الشمالي بعد إجراء تغييرات في تصميمه لاستعماله كقاعة مؤقتة للجمعية العامة. وأعلن الأمين العام أن تجديد مبنى الجمعية العامة سينجز في الوقت المحدد لانعقاد المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤.

وفي كانون الأول/ديسمبر، وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٧/٦٨ ألف، على استخدام مبلغ ٨٨ مليون دولار المتبقي في الصندوق الاحتياطي لرأس المال المتداول في المشروع.

في نيسان/أبريل، أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها ٢٤٧/٦٨ باء، أن يستخدم صندوق احتياطي رأس المال المتداول والحساب الخاص كآلية مؤقتة لتمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع ومركز البيانات الثانوي. ومن المنتظر أن يُبت في الدورة التاسعة والستين فيما إذا كانت الأموال الاحتياطية ستجدد من خلال تحديد أنصبة مقررّة للميزانية.

٢٠١٤

المرفق الثاني

المبالغ المدرجة في الميزانية وتقديرات التكلفة النهائية المتوقعة المبَّع عنها في تقارير الأمين العام المرحلية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاعتماد في عام ٢٠٠٦	الاستراتيجية الرابعة المعجلة							الاستراتيجية الرابعة
	الوضع في آب/ أغسطس ٢٠٠٧	الوضع في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨	الوضع في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩	الوضع في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠	الوضع في أيار/ مايو ٢٠١١	الوضع في تموز/ يوليه ٢٠١٢	الوضع في حزيران/ يونيه ٢٠١٣	الوضع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
التشييد	٩٣٥٣٠٠	٩٦٤٦٢٥	١٠٣٢٩٠٠	١٠٥٧٤٠٢	١٠١٦٩٢٠	١٠٥٨٧١٤	١٢٠٦٠٠٣	١٢٢٦٥٥٩
أعمال التشييد المتعلقة بتعزيز النظم الأمنية	-	-	-	-	-	٨٢١٨٥	٨٢٦٢٨	٨٢٦٢٨
أتعاب الفنيين والتكاليف الإدارية	٢٣١٠٠٠	٢٣٤٥٠٨	٢٨٠٣٤٠	٣٠٢٣٦٥	٣١٦٥٤٩	٣٢٦٩٩٤	٣٦٨٢٩٠	٣٦٨٨٧٤
رسوم تعزيز النظم الأمنية	-	-	-	-	-	١٠٧١٣	١٠٧١٣	١٠٧١٣
تهيئة أماكن العمل المؤقتة وإيجارها	٢١٤٥٠٠	٣٨٩٨٥٨	٤٢٥٦٩٥	٤٢٦٨٨١	٤٢١١١٣	٥٢٩٦٧٩	٥١١٨١٩	٥١١٨١٩
الطوارئ	١٩٩٩٠٠	١٩٩٨٥٩	٢٣٥٢٣٦	١٨١٤٢٣	٢٠٢٢٠٩	٨٩٠٨٤	٤١٦٣٨	١٤١٥٠
تصاعد الأسعار في المستقبل	٢٩٦٠٠٠	٢٧٧٩٦٠	-	-	-	-	-	-
أموال الطوارئ المخصصة لتعزيز النظم الأمنية	-	-	-	-	-	٦٦٥٩	٦٦٥٩	٦٦٥٩
التكلفة المتوقعة للمخطط العام لتجديد مباني المقر	١٨٧٦٧٠٠	٢٠٦٦٨١٠	١٩٧٤١٧١	١٩٦٨٠٧١	١٩٥٦٧٩١	٢١٠٤٠٢٨	٢٢٢٧٧٥٠	٢٢١٤٩٧٣
الميزانية المعتمدة	(١٨٧٦٧٠٠)	(١٨٧٦٧٠٠)	(١٨٧٦٧٠٠)	(١٨٧٦٧٠٠)	(١٨٧٦٧٠٠)	(١٨٧٦٧٠٠)	(١٨٧٦٧٠٠)	(١٨٧٦٧٠٠)
المساهمات الواردة من الدول الأعضاء	-	-	-	-	-	(١١٠٥٠٠)	(١١٠٦٨٩)	(١١٣٩١٢)
تجاوز تكاليف (تشديد) المشروع	صفر	١٩٠١١٠	٩٧٤٧١	٩١٣٧١	٨٠٠٩١	١١٦٨٢٨	٢٤٠٣٦١	٢٢٤٣٦١
الصندوق الاحتياطي لراس المال المتداول	-	-	-	-	-	-	(٧١٠٠٠)	(١٥٩٤٠٠)
نقص تمويل (أعمال التشييد)	صفر	١٩٠١١٠	٩٧٤٧١	٩١٣٧١	٨٠٠٩١	١١٦٨٢٨	٢٤٠٣٦١	٦٤٩٦١

الاستراتيجية الرابعة	الاستراتيجية الرابعة المعجلة				
	الوضع في آب/ أغسطس ٢٠٠٧	الوضع في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨	الوضع في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩	الوضع في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠	الوضع في أيار/ مايو ٢٠١١
المتعمدة في عام ٢٠٠٦	الوضع في حزيران/ الثاني/يناير ٢٠١٤	الوضع في حزيران/ يونيو ٢٠١٣	الوضع في تموز/ يوليه ٢٠١٢	الوضع في أيار/ مايو ٢٠١١	الوضع في أيار/ مايو ٢٠١١
التكاليف المرتبطة بالمشروع	١٤٠ ٢٥٣	١٤١ ٤٠٩	١٤٣ ١٣٩	١٤٦ ٨٠٦	١٦٢ ٤٨٥
مركز البيانات الثانوي	١٩ ٢٦٨	١٩ ٢٦٨	١٩ ٤٨٨	٢٠ ٧٠٠	١٩ ٧٧٠
المساهمة المقدمة لمركز البيانات الثانوي	(٤ ٢٢٨)	(٤ ٢٢٨)	(٤ ٢٢٨)	(٤ ٢٢٨)	(٤ ٢٢٨)
التكاليف الإجمالية التي ستتكبدها الأمم المتحدة	٢٢٠ ٢٥٤	٣٠٩ ٨١٠	٣٩٨ ٧٦٠	٢٨١ ٠٣٤	٢٥٨ ١١٨

المصدر: تحليل المجلس للتقارير المرحلية للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.
ملاحظات:

ابتداء من التقرير المرحلي السنوي السادس (A/63/477) وما بعده، توقفت الإدارة عن تقديم تقارير مستقلة عن الاعتماد المرصود للطوارئ ولتصاعد الأسعار. أبلغ بشكل منتظم عن تقديرات النفقات الإجمالية لتغطية التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي اعتباراً من التقرير المرحلي السنوي الثامن (A/65/511) وما تلاه.

المرفق الثالث

حالة تنفيذ التوصيات

موجز التوصية	الفقرة	الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية للمرة الأولى	نفذت بالكامل	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث	أغلق المجلس باب النظر فيها	تعليقات المجلس على الوضع - نيسان/أبريل ٢٠١٤
١ وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تضع معياراً للموازنة بين التكلفة والوقت، وذلك لترشيد القرارات بشأن جدوى أو عدم جدوى دفع أموال للتعجيل بالإنجاز أو قبول التأخير كوسيلة للحصول على قيمة أفضل مقابل المال المنفق	٢٨	٢٠١١				X		كانت هذه التوصية قيد التنفيذ، ولكنها اعتبرت غير منفذة نظراً لحالة المشروع. وأغلق المجلس باب النظر فيها
٢ وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تقوم على وجه السرعة بتقييم التكلفة النهائية المتوقعة للمشروع وإعادة تقديرها. وينبغي أن تشمل التكلفة النهائية المتوقعة المعاد تقديرها تقديرات التكلفة المحتملة لما يلي: (أ) مخاطر المشروع المحددة؛ (ب) طلبات التعديل حتى اكتمال المشروع (ج) أنشطة التعجيل المضطلع بها للتقيد بالجدول الزمني للمشروع؛ (د) المطالبات التي قدمت ومخصصات للمطالبات المقبلة؛ (هـ) تقديرات محدثة لبقية عقود السعر الأقصى المضمون (إعادة المصادقة على الأسعار وتحديد مستوى واقعي لمخصصات الطوارئ استناداً إلى الدروس المستفادة من عقود السعر الأقصى المضمون السابقة)؛ (و) تكاليف تغيير أماكن المكاتب خارج الموقع، بقدر تدبيرها من ميزانية المخطط العام	٣٢	٢٠١١				X		كانت هذه التوصية قيد التنفيذ، ولكنها اعتبرت غير منفذة نظراً لحالة المشروع. وأغلق المجلس باب النظر فيها
٣ وافقت الإدارة على توصية المجلس الداعية إلى إعادة حساب التكلفة النهائية المتوقعة والإبلاغ عنها فصلياً اعتباراً من الآن وحتى اكتمال المشروع	٣٤	٢٠١١	X					نفذت على النحو المشار إليه في تقرير المجلس الأخير

موجز التوصية	الفقرة	الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية للمرة الأولى	نفذت بالكامل	قيّد لم تُنفذ الأحداث	تجاوزتها أغلق المجلس	تعليقات المجلس على الوضع - نيسان/أبريل ٢٠١٤
٤ أوصى المجلس كذلك بأن تضع الإدارة العليا في إدارة المنظمة ضوابط مناسبة يمكنها أن تثبت للجمعية العامة بوضوح أن من الممكن توكيد تنبؤات التكلفة المبلغ عنها	٣٥	٢٠١١		X		كانت هذه التوصية قيد التنفيذ، ولكنها اعتبرت غير منفذة نظراً لحالة المشروع. وأغلق المجلس باب النظر فيها
٥ وافقت الإدارة على توصية المجلس بالقيام، متى أعدت تكلفة نهائية متوقعة كاملة ودقيقة، بتحديد المسار الزمني لجميع التزامات المشروع الباقية، على أن تكون واضحة بشأن ما سيترتب على تأخير الإفراج عن التمويل، أو الإفراج عنه جزئياً، من آثار في تكلفة المشروع وتوقيته	٤١	٢٠١١	X			تبين التقارير المرحلية حالة الإنفاق حتى الآن والالتزامات المستقبلية التي تشمل تحليل التدفقات النقدية
٦ وافقت الإدارة على توصية المجلس المتكررة بأن (أ) تحل القضايا الأمنية وتجد حلاً تصميمياً عملياً لمبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي، على سبيل الاستعجال؛ (ب) إذا كان من المقترح الإبقاء على المبنىين داخل النطاق، عليها أن توضح النهج الذي ينبغي اتباعه لمواجهة التحديات الأمنية؛ (ج) والتماس الموافقة من الجمعية العامة على مسار العمل المقترح	٥٠	٢٠١١	X			نفذت على النحو المشار إليه في تقرير المجلس الأخير
٧ وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تقدم إلى الجمعية العامة، في حالة عدم إمكان إبقاء المكتبة والملحق الجنوبي في حدود النطاق، خيارات مشفوعة بالتكاليف لاستيعاب المرافق الموجودة حالياً في هذين المبنىين. وقد التزمت إدارة المنظمة بتنفيذ هذه التوصية في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة	٥١	٢٠١١		X		قدمت الإدارة خيارات ولكن المسألة الأساسية ما زالت قائمة. وأغلق المجلس باب النظر في هذه التوصية وحلت محلها توصية لاحقة (الدورة الثامنة والستون، الفقرة ٥٤)
٨ وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تلتزم موافقة الجمعية العامة على أية مقترحات للحد من نطاق العمل المقرر لمبنى الجمعية العامة. وقد التزمت إدارة المنظمة بتنفيذ هذه التوصية في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة	٥٢	٢٠١١	X			نفذت على النحو المشار إليه في تقرير المجلس السابق

موجز التوصية	الفقرة	الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية للمرة الأولى	بالكامل	نفذت	قيد	لم تُنفذ	تجاوزتها	أغلق المجلس	تعليقات المجلس على الوضع - نيسان/أبريل ٢٠١٤
٩ أوصى المجلس الإدارة بأن تسارع إلى تطبيق تدابير إدارة أكثر فاعلية وانتظاماً للمخطط العام لتجديد مباني المقر. ويلزم أن يقرر وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية الطريقة التي تمكنه من التأكد بنفسه من سلامة تنبؤات التكاليف والتقدم، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمجالات الحكم الفني على الأعمال الإنشائية. ويدرك المجلس أن العادة قد جرت، في المشاريع من هذا القبيل، على دعم الإدارة العليا بمشورة خبراء مستقلين عن فريق المشروع	٥٥	٢٠١١				X	صنفت بأنها قيد التنفيذ في التقرير السابق للمجلس. وأغلق المجلس باب النظر في التوصية بالنظر إلى حالة المشروع		
١٠ وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تنظر، بعد الاتعاظ بالدروس المستفادة من المخطط العام، في الطريقة التي تمكنها مستقبلاً من إدارة تمويل المخصص لحالات الطوارئ في المشاريع الكبرى بطريقة أكثر شفافية وفعالية	٦٢	٢٠١١				X	صنفت هذه التوصية في التقرير السابق على أنها قيد التنفيذ. وأغلق المجلس باب النظر فيها وحلت محلها توصية لاحقة (انظر (A/68/5 (Vol. V)، الفقرة ٣٩)		
١١ وافقت الإدارة على توصية المجلس المكررة بأن يقلص مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بقدر كبير المدة التي تستغرقها عملية الموافقة على طلبات التعديل وحالات التأخير فيها	٧٦	٢٠١١		X			نفذت على النحو المشار إليه في تقرير المجلس السابق		
١٢ وافقت الإدارة على توصية المجلس التي تدعوها إلى (أ) القيام بدور ريادي في تنفيذ استراتيجيات عمل مرنة للتحويل من معدل شخص واحد للمكتب الواحد؛ (ب) تقييم الأثر التنفيذي والمالي المحتمل الذي يترتب على اعتماد استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل الرامية إلى تقليل احتياجات الأمم المتحدة المقبلة من الحيز في سياق أي اقتراحات لتجديد الحيز المكتبي الموجود أو للحصول على حيز مكتبي جديد	٨٣	٢٠١١		X			يعترف المجلس بالتقدم الذي أحرزته الإدارة على النحو المشار إليه في تقريره السابق فيما يتعلق بالجزء (أ) من هذه التوصية		
١٣ يكرر المجلس توصياته السابقة بشأن عملية تحديد التكاليف النهائية المتوقعة	٣٨	٢٠١٢				X	صنفت بأنها قيد التنفيذ في التقرير السابق للمجلس. وأغلق المجلس باب النظر في التوصية بالنظر إلى حالة المشروع		

موجز التوصية	الفقرة	الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية للمرة الأولى	نفذت بالكامل	قيد لم تُنفذ	تجاوزتها	أغلق المجلس	تعليقات المجلس على الوضع - نيسان/أبريل ٢٠١٤
١٤ يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة في المشاريع المقبلة من هذا القبيل بوضع نهج قائم على تقييم المخاطر لتحديد اعتمادات الطوارئ وتخصيصها والإبلاغ عنها استناداً إلى أفضل الممارسات المتبعة في الإدارة الحديثة للمشاريع	٣٩	٢٠١٢	X				وفقاً لما ورد في التقرير المرحلي السنوي السابق، يعتبر المجلس هذه التوصية قيد التنفيذ، ولكن بالنظر إلى مرحلة المشروع، يعتبر أن باب النظر في التوصية قد أغلق بالنسبة للمخطط العام لتجديد مباني المقر
١٥ يوصي المجلس مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بأن يقوم، في إطار خطة إنجاز مبنى الجمعية العامة، وقبل انعقاد المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بموافاة المسؤول الأول عن المشروع بمعايير واضحة للظروف التي تستدعي تنفيذ إجراءات الطوارئ المقررة، بما في ذلك تحديد التكاليف مقابل المنافع	٤٨	٢٠١٢		X			ويقر المجلس بالتطورات في تخطيط تدابير الطوارئ والإبلاغ عنها على نطاق أوسع لمشاريع التشييد الكبرى مثل الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وحيث أن الأمم المتحدة لا تتبع نهجاً متسقاً وثابتاً لإدارة حالات الطوارئ، فإن هذه التوصية تعتبر غير منفذة وفي هذه المرحلة، تعد إدارة حالات الطوارئ من اختصاص أية إدارة مكلفة بالمسؤولية البرنامجية لأية مشاريع
١٦ يوصي المجلس الإدارة بأن تقدم خيارات واقعية ومحددة التكاليف لمساعدة الجمعية العامة في اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي إخراج المكتبة والملحق الجنوبي من نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر وما إذا كان يتعين، في هذه الحالة، استخدام الميزانية البالغة ٦٥ مليون دولار لتخفيض التجاوز الحالي للتكاليف	٥٤	٢٠١٢	X				لم تنفذ هذه التوصية، ولكنها باب النظر فيها لا يزال مفتوحاً نظراً لحالة المشروع
							تلقت الإدارة موافقة على استخدام الميزانية المقدرة بمبلغ تقديري قدره ٦٥ مليون دولار
							وقدمت الإدارة خيارات لاستيعاب الوظائف في أماكن أخرى

موجز التوصية	الفقرة	الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية للمرة الأولى	نفذت بالكامل	لم تُنفذ	تجاوزتها	أغلق المجلس	تعليقات المجلس على الوضع - نيسان/أبريل ٢٠١٤
١٧ في ضوء الجدول الزمني الصعب للأعمال في مبنى الجمعية العامة، يوصي المجلس وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بأن ينظر في الحصول على مشورة تقنية مستقلة بشأن إمكانية إنجاز مبنى الجمعية العامة في الموعد النهائي المحدد وبالمواصفات والتكاليف الحالية	٥٩	٢٠١٢			X		لم تنفذ هذه التوصية، بيد أن باب النظر فيها لم يقلل نظراً لحالة المشروع
١٨ يوصي المجلس بأن يقوم الفريق العامل المعني باستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل (أ) بجمع معلومات وافية عن شغل المباني وتكاليف شغل المكاتب في كل مبنى على حدة، في أماكن العمل الدائمة والمستأجرة في نيويورك قاطبة، (ب) واستخدام هذا التحليل من أجل تحسين فهم احتياجات المنظمة من الحيازات العقارية في المستقبل سواء في نيويورك أم على الصعيد العالمي	٦٩	٢٠١٢	X				تحرز الإدارة تقدماً واضحاً، بما في ذلك تجريب حيز العمل المرن وجمع بيانات عن شغله واستخدامه
١٩ يوصي المجلس الإدارة بأن توثق رسمياً الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر وأن تستفيد منها في المراحل الاستراتيجية الأولى من تحديد الخيارات المتعلقة بالمشتريات والتنفيذ للمشاريع الجديدة	٧٢	٢٠١٢	X				وثقت الإدارة الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر في التقرير المرحلي السنوي الحادي عشر للأمين العام، وهي تشارك بنشاط في بلورة الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. ويقر المجلس بالدور الهام الذي يضطلع به مكتب خدمات الدعم المركزية في هذه العملية. بيد أن عدم وجود نهج ثابت وموحد تتخذه الأمم المتحدة لإدارة تقديم المشاريع الرئيسية يعني تعذر ضمان دمج هذه الدروس على أتم وجه

موجز التوصية	الفقرة	الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية للمرة الأولى	نفذت بالكامل	قيد لم تُنفذ	تجاوزتها	أغلق المجلس	تعليقات المجلس على الوضع - نيسان/أبريل ٢٠١٤
٢٠ يوصي المجلس الإدارة بأن تعتمد استراتيجية للاستثمار في الأصول طوال عمرها النافع وأن تقيم خيارات مشفوعة بتكاليف لصيانة مباني المقر طوال عمرها النافع	٧٧	٢٠١٢	X				تعمل الإدارة على تصنيف المكونات التي تم تركيبها في المباني وجمع البيانات الضرورية لوضع خطة طويلة الأجل لاستبدال هذه العناصر في نهاية دورة حياتها. ويشكل النهج العام جزءاً لا يتجزأ من الاستعراض الاستراتيجي للمرافق الذي سيسفر عن مقترح لبرنامج للمرافق واستراتيجية لتحديد الأولويات مدتها ٢٠ عاماً يشملان جميع المرافق التابعة للأمانة العامة في أنحاء العالم، بما في ذلك مقرها في نيويورك. والموعود المستهدف للتنفيذ الكامل لهذه التوصية هو ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وهو موعد عرض الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ على الدول الأعضاء
٢١ يوصي المجلس بأن يستعرض مكتب خدمات الدعم المركزية عقود الصيانة الجارية مستنداً في ذلك إلى تقييم للنطاق الإجمالي لمتطلبات إدارة المرافق بعد إتمام المخطط العام لتحديد مباني المقر، وأن يقيم إمكانية الحصول على قيمة أفضل من أي علاقة تجارية استراتيجية يقيمها في المستقبل	٨٢	٢٠١٢	X				أقر المجلس بالتقدم المحرز في تقريره السابق
المجموع (٢٠١١)	-	-	٥	١	صفر	صفر	٦
المجموع (٢٠١٢)	-	-	٢	٤	صفر	صفر	٣
المجموع			٧	٥	صفر	صفر	٩
النسبة المئوية من المجموع			٣٣	٢٤	صفر	صفر	٤٣

المرفق الرابع

التمويل الحالي والتكاليف المتوقعة

آخر المعطيات بشأن مبالغ التمويل المعتمدة والتكاليف النهائية المتوقعة، بما في ذلك المصادر الإضافية للتمويل المقترح (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المخطط العام لتحديد مباني المقر	التكاليف المرتبطة بالمشروع	مركز البيانات الثانوي	المجموع للأمم المتحدة
الميزانية المعتمدة	١ ٨٧٦ ٧٠٠	٤ ٢٢٨	
التبرعات	١٣ ٨٧٣		
تعزيز النظم الأمنية	١٠٠ ٠٠٠		
الميزانية الكلية	١ ٩٩٠ ٥٧٣	٤ ٢٢٨	١ ٩٩٤ ٨٠١
التكاليف			
تجديد المباني	١ ٢٦٩ ٢٨٣		
الأمكنة المؤقتة	٤٩٣ ٢٩٩		
الطوارئ	٦٣٠٨		
أتعاب الفنيين والتكاليف الإدارية	٣٤٦ ٠٨٣		
التدابير الأمنية المعززة	١٠٠ ٠٠٠		
التكاليف المرتبطة بالمشروع	١٣٩ ٥٢٤		
مركز البيانات الثانوي		١٩ ٢٤٠	
مجموع التكاليف	٢ ٢١٤ ٩٧٣	١٩ ٢٤٠	٢ ٣٧٣ ٧٣٧
تجاوز التكاليف	٢٢٤ ٤٠٠	١٥ ٠١٢	٣٧٨ ٩٣٦
خطط تمويل العجز			
الصندوق الاحتياطي لرأس المال المتداول	(١٥٩ ٤٠٠)		
تجاوز التكاليف المتبقي	٦٥ ٠٠٠	١٥ ٠١٢	٢١٩ ٥٣٦

المصدر: تحليل المجلس للبيانات الإدارية المتاحة في آذار/مارس ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220814 220814 14-57771 (A)

